الفصل السادس

التحولات العالمية الجديدة وواقع الديمقراطية المصرية

تصورات المثقف المصري

تمهيـــــــــــد

أولاً : تقييم المثقف لأبعاد الديمقراطية المصرية .

ثانياً : التحولات العالمية الجديدة وتأثيراتها على الديمقراطية المصرية.

ثالثاً : سبل تخطي أزمة الديمقراطية وطرق تفعيلها .

رابعاً : خلاصة تحليلية .

obeikandl.com

تمهيد :

مع التحولات العالمية الجديدة ، ذهبت كثير من الرؤى الفكرية إلى أن التحول الديمقراطي لم يعد نهجاً اختيارياً ، تنتقيه الجماعة السياسية طوعاً ، من بين بدائل أخرى لمباشرة شئون الحكم والإدارة ، بل صار حتماً تاريخياً ، لا فكاك من الإذعان لحكمه والخضوع لسلطانه ؛ فلقد دهمت رياح الديمقراطية بنية المجتمع الدولي المعاصر ، وعصفت بأعتى النظم الشمولية .

وغدت تهدد مواقع كثيرة في معاقل النظم السلطوية والديكتاتورية العسكرية التي غشيت بلاداً كثيرة منذ أمد بعيد ، مبشرة بانتصار نضال الشعوب ، من أجل انتزاع حقوقها المشروعة فى الحرية والعدالة والمساواة ، وسعيها المتواصل من أجل سيادة هذه القيم في ساحة العمل السياسي ، الأمر الذي من شأنه الإسهام جدياً في تطوير بنية العملية السياسية وتحديث آلياتها ، وكفالة أسباب التطور السياسي المطرد وضمان استمراره ، مما انعكست آياته عمليا ، فى اتساع نطاق التحولات الديمقراطية فى عالم اليوم .[١]

ووسط هذا كله يصبح من المشروع أن يتبادر إلى الذهن العديد من التساؤلات ، التي تدور حول طبيعة الديمقراطية وواقعها في المجتمع المصري في ظل هذه التحولات العالمية العاصفة وتقييم هذا الواقع ونقده بالشكل الذي يسهم في تطوير الوضع القائم ، للوصول لمرحلة أعلى من مراحل التطور الحضاري ، والذي كان المصريون يوماً ما من صناعه ، وهذا كله لا يكون من خلال التقوقع على الذات ، ولكن من خلال النقد الذاتي البناء لتاريخ وواقع الديمقراطية في مجتمعنا ؛ وذلك على ضوء التحولات العالمية الراهنة أولاً ، وتداعيات مثل هذه التحولات على واقعنا الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي ثانياً .

مثل هذه التساؤلات وغيرها هو ما سوف تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عنها من خلال هذا الفصل ، الذي سيتم فيه عرض تطورات وتقييم المثقف المصري ، متمثلاً فى عينة الدراسة للديمقراطية في المجتمع المصري ، وذلك على ضوء التحولات العالمية الجديدة وتداعياتها على المجتمع المصري .

أولاً تقييم المثقف لأبعاد الديمقراطية المصرية :

التزمت الدراسة الراهنة بمفهوم إجرائي للديمقراطية ، يعتمد على ثلاثة أبعاد أساسية للديمقراطية هي : التعددية الحزبية ، والمجتمع المدني ، وحقوق الإنسان وحرياته ، ومن

١- السيد الزيات ، الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسى ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٠١

منطلق هذا المفهوم الإجرائي ، فإن الدراسة في الجزء التالي سوف تتعرض لرؤية وتقييم عينة الدراسة لهذه الأبعاد داخل الواقع السياسي المصري ، وذلك على النحو التالى :

(١) التعددية الحزبية المصرية :

أوضحت البيانات والمعطيات الميدانية بأن ثمة إجماعاً بين حالات الدراسة على بعض السمات العامة في تقييمهم لتجربة التعددية الحزبية المصرية ، منذ نشأتها وحتى الوقت الراهن ويمكن التعبير عن هذه السمات في العناصر التالية :

(أ) أن تجربة التعددية الحزبية الراهنة في المجتمع المصري ، والتي بدأت منذ منتصف السبعينيات جاءت بقرار من السلطة العليا ، ولم تأت محصلة لصراع أفراد المجتمع المصري أو كفاحهم ، إضافة إلى أن السلطة تداوم على إحاطة هذه التجربة بالعديد من القيود القانونية .

(ب) أن حدود هذه التعددية ومسارات تطورها ، ليست في أيدي أي قوى اجتماعية أو سياسية ، ولكنها في أيدي السلطة الحاكمة .

(ج) أن هذه التعددية ليست حقيقية ، ولكنها تعددية شكلية ، وتعاني من العديد من الأزمات التاريخية الحادة ، ومصابة بالعديد من ألوان الركود والجمود .

(د) أن معظم الأحزاب السياسية القائمة لم تخرج من رحم المجتمع ، وهذه الأحزاب أيضاً مفتقدة لأي امتداد حقيقي لها داخل التكوين الاجتماعي الطبقي المصري .

ويمكن للدراسة الراهنة أن توضح ما سبق ، من خلال ما يلي من نصوص لحالات الدراسة :

تقول الحالة رقم (١) : " قبل التطرق لأبعاد الديمقراطية المصرية ، لازم نشير إلى أن الديمقراطية في مصر ديمقراطية مظهرية شكلية لا تمثل عمقاً اجتماعياً أو مشاركة جماهيرية في صياغة السياسات في المجتمع ، وهذه الديمقراطية قد تمثل في الأقرب ليبرالية تخدم مصالح قوى القطاع الخاص والمشروعات الرأسمالية الفردية أكثر من خدمتها للمصالح الأساسية للمجتمع المصري . ولو تحدثنا عن التعددية الحزبية ، فعلينا في البداية الاعتراف بأن هناك تعددية حزبية ، ولكنها أقرب إلى حزبية المقرات لا العمل الشعبي وسط الجماهير وتعبيراً عملياً ودفاعاً عن مصالح المجتمع ، من هنا فإن أهم سمات هذه التعددية أنها قاصرة على العمل الإداري وأنها غير منتشرة في قطاعات المجتمع الشعبية ".

وتقول الحالة رقم (٢) :" بالنسبة للتعددية الحزبية الموجودة في مصر موجودة بشكل محدد سلفاً ومرسوم لها طريقها الذي يجب أن تمشي فيه ، إضافة إلى أن هناك حرماناً

لبعض القوى والفئات من تأسيس أحزاب لها ، وهذا في ذاته يرسخ لفكرة أن التعددية عندنا ليست بالشكل المطلوب والمفروض ، حتى يمكن خلق مجتمع ديمقراطي تعددي ".

وتقول الحالة رقم (٣) :" التعددية الحزبية في مصر خلال الوقت الراهن ، هي تعددية مقيدة تتسم بثلاث ظواهر :

الأولى : أنها دائماً تكون بقرار من السلطة العليا أو التنفيذية .

الثانية : أنها تتطور طبقاً لأجندة تمسك بزمامها السلطة العليا .

الثالثة : فرض السلطة التنفيذية لسيطرتها على مجمل نواحي الحياة السياسية .

فالسلطة في مصر تسمح بقيام أحزاب ورقية ، في حين أن المجتمع المصري مليء بالقوى السياسية الحقيقية والفاعلة ، ولكن محظور عليها تأسيس حزب لها ، وبالتالي فإن التعددية الحزبية المصرية لا تعكس التكوين الاجتماعي والطبقي للمجتمع المصري ، وتحرم قوى سياسية حقيقية من أن تكون لها أحزاب ، إضافة إلى أن العديد من الأحزاب لا تعبر عن فكر سياسي . ولا عن قوى اجتماعية حقيقية ".

وتقول الحالة رقم (٤) :" التعددية الحزبية في مصر ومنذ نشأتها تعاني من أزمة حادة ، حيث إن هذه التعددية لا تسمح بالاختلاف الحقيقي وقبول التعدد والتباين في الرأي ، ولذلك فإن هذه التعددية في شكلها القائم تحتاج لتطوير فعلي ، لأن شكلها ينم عن شكل خال من المضمون ".

وتقول الحالة رقم (٥) :" باختصار جداً فإن التعددية الحزبية الموجودة في مصر وجودها وعدم وجودها متساو ، بل على العكس عدم وجودها بالشكل الموجود حالياً أحسن لنا ، لأن هذه التعددية الموجودة يتم من خلالها التدليل ، على أن الديمقراطية موجودة في مجتمعاتنا وهذا ليس صحيحاً ، فالواضح أن هناك إصراراً من حزب واحد على الاحتكار الكامل للسلطة من ناحية ، وعدم قدرة القوى السياسية الأخرى على تجديد كوادرها وبرامجها من ناحية أخرى ".

وتقول الحالة رقم (٦) :" بالنسبة للتعددية الحزبية بالشكل الموجود في مصر ليست تعددية حزبية إلا بالاسم ، لأن مصر تحتوي على مجموعة كبيرة من الأحزاب الهامشية التي لا تلعب دوراً ، أي دور في ممارسة العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة ".

وتقول الحالة رقم (٧) :" سمة النظام السياسي المصري في الوقت الراهن أنه تسيطر عليه عقلية التنظيم السياسي الواحد ، الذي لا يقبل بأن تكون هناك رؤى مختلفة ، كذلك فإن التعددية الحزبية الموجودة في مصر تمثل حزباً واحداً مسيطراً ، ومجموعة الأحزاب الأخرى التي تمثل ظلالاً لهذا الحزب المسيطر ، معنى هذا أن هذه التعددية محكومة من قبل

السلطة ، والمطلوب منها تنفيذ أشكال معينة من التأييد والمعارضة ، وتاريخياً نجد أن التعددية الحزبية المصرية حتى وقتنا الراهن ، هي ثمرة معركة سياسية خاضتها قمة النظام السياسي ، وليست تعبيراً عن صراع اجتماعي ، أو وليدة التكوينات الاجتماعية المصرية ، لذلك فهى أحزاب هشة وليس لها تواجد داخل التكوينات الشعبية ".

وتقول الحالة رقم (٨) :" التعددية الحزبية في مصر مصابة بكل ألوان الركود والجمود ، من حيث إن السلطة تتدخل دائما بفرض قيود وتشريعات قانونية على حرية حركة الأحزاب ، وتحاول تقييد حركتها في أثناء كل العمليات السياسية التي تقوم بها الأحزاب ، وتفرض قيوداً عديدة على نشاط الأحزاب داخل المؤسسات الحكومية ، ولا تترك للأحزاب، إلا هامشاً ضئيلاً للحركة ، وفي ظل قانون الطوارئ الذي يحد ويمنع أي نشاط سياسي . وجماهيري يمكن القول والتأكيد على أن الأحزاب السياسية في مصر تحولت إلى مجرد أحزاب ، غير الصحافة فقط وداخل مكاتبها فحسب ، وكل هذا أدى إلى نفور الجماهير من الأحزاب لأنها أصبحت ميتة ."

وتقول الحالة رقم (٩) :" لم يعرف المجتمع المصري حتى الآن التعددية الحزبية كما اراها حيث إن التعددية الحزبية تتحقق عندما يكون هناك عدد من الأحزاب ، من القوة بما يؤهلها للمشاركة في الحكم أو في صناعة القرار السياسي ، وهذا لم يتحقق قط لأن النظام يتولى الحكم منذ أكثر من عشرين عاماً وينفرد بالسلطة والقوة ، مع العمل المستمر لتهميش وإضعاف أي قوى ناشئة يمكن أن تنافسه ".

وتقول الحالة رقم(١٠) :"بالنسبة للتعددية الحزبية ، هناك العديد من مظاهر الضعف التي تعترى معظم الأحزاب المصرية منها :

- أن معظم الأحزاب في مصر لم تخرج من رحم المجتمع ...وهذه الأحزاب ليس لها امتداد حقيقي داخل طبقات المجتمع .
- معظم الأحزاب في مصر لا تعبر عن مصالح فئات اجتماعية أو طبقية واضحة لذلك فهى تعمل منفصلة عن الشعب .
- تفتقد معظم الأحزاب في مصر للديمقراطية الداخلية ، ولذلك وجدت وتطورت مشوهة .
- برامج معظم هذه الأحزاب لا تحمل أية رؤية للواقع الاجتماعي والسياسي ولا تجذر وجودها ".

وتقول الحالة رقم (١١) :" التعددية الحزبية في مصر مصابة بنوع من الهزال والضعف والأحزاب السياسية لا تستوعب أولاً كل القوى السياسية الفاعلة في البلاد ، إضافة إلى أنها لا تملك القاعدة الاجتماعية التي تتوجه إليها ، مما أدى إلى محدودية العضوية داخل هذه

الأحزاب ، وداخلياً هناك غياب للديمقراطية وغياب المساءلة من داخل الأحزاب ذاتها ، إضافة إلى سرعة وعمق الخلافات الداخلية في العديد من الأحزاب المصرية ، ويمكن تلخيص أزمة الأحزاب السياسية في مصر ، أنها أصبحت بلا جدوى ودون وظيفة تقوم بها ، فلا هي تفيد في صنع السياسة ولا هي تفيد في وصول المرشحين إلى مقاعد المجالس المحلية والتشريعية والسياسية ".

وتقول الحالة رقم (١٢) :" الأحزاب في مصر مصابة بالضعف ، وعدم التواجد في الشارع السياسي وانقطاع روابطها بالطبقات الاجتماعية في مصر ، وقيادة الأحزاب السياسية في مصر تتحمل جزءاً من المسئولية قد تتعلق بشخصية قادتها ، وضعف كفاءتهم ، وعدم قدراتهم التنظيمية ، ومن جانب آخر فإن المناخ المصري لا يشجع ولا يدعم ولادة أحزاب سياسية قوية قادرة على العمل السياسي ، وهناك منظومة القوانين والدستور المنظمة للأحزاب في مصر ، كل هذا تمخض عنه أحزاب عليلة لا تستطيع التحرك ولا النمو . إلا بمقدار محدد سابقا ، وهناك العديد من العقبات التي تقف ضد تحقيق التغير السياسي أهمها : مركزية الدولة التي تدعم من سلطتها وسيطرتها على شئون المجتمع ، إضافة إلى إعادة إنتاج الماضي بصفة مستمرة بما يعيق التحولات الجديدة ".

وتقول الحالة رقم (١٣) :" لو أردنا تقييم التعددية الحزبية في مصر ، نلاحظ أن المجتمع المصري يملك حداً أدنى منها .. أحزاب سياسية عديدة ومختلفة ، ولكنها غير فاعلة بالشكل الذي يمكن مصر من أن تصيغ تعددية سياسية حقيقية ، وهذا يحتاج لأن تقوم الأحزاب بتطوير ذاتها ، في مقابل تطوير النظم القانونية التي تحكم الأوضاع السياسية في المجتمع المصري ، فقانون الأحزاب يحتاج مثلاً لتطوير ، يكون في صالح مزيد من الديمقراطية ".

وتقول الحالة رقم (١٤) :"التعددية الحزبية في مصر صورية وشكلية غير حقيقية ويمكن تفعيلها ، ولكن ده كذلك صعب جداً ، لأن هناك قوة تقف ضد تفعيل التعددية الحزبية في مصر . لأنك لو حاولت عمل ديمقراطية حقيقية في مصر هتلاقى ضدك قوى داخلية وخارجية ، لأن لو حصل ديمقراطية حقيقية في مصر وتركت للناس حرية الرأي والتعبير والاختيار ، فالشعب المصري كله ضد سياسات أمريكا ويفضل الاتحاد والترابط مع بقية الدول العربية ، وهذا في غير صالح الولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة إلى أن الديمقراطية الحقيقية يمكن أن تمنح السلطة لقوى إسلامية مرفوضة من القوى العالمية ، والمفروض هنا أن يعمل المجتمع المصري على تفعيل التعددية الحزبية لكن فرص النجاح محدودة ، ودي مشكلة يعاني منها مختلف دول العالم الثالث وليست مصر فحسب ".

وتقول الحالـــة رقم (١٥) :" التعددية الحزبية فى مصر ، وعلى الرغم من أنها موجودة منذ أكثر من ربع قرن ، إلا أنها متعثرة وليس لها وجود فعلي وحقيقي داخل التكوين السياســى المصري ".

وتقول الحالة رقم (١٦) :" التعددية الحزبية في مصر شكلها جميل قوي ، لكنها عبارة عن مجموعة من الأحزاب غير الفاعلة ، وأحزاب معظمها خارجة من عباءة السلطة ، وليس من عباءة المجتمع ، وهي في مجملها معارضة مقلمة الأظافر يائسة بائسة ."

وتقول الحالة رقم (١٧) :" التعددية الحزبية في مصر هزيلة ، وهي الآن أضعف مما كانـت عليه قديماً ، فالأحزاب التي كانت قديماً كانت قوية والآن أصبحت أضعف ، ومثال ذلك حزب الوفد الذي أصبح أضعف مائة مرة ، عما كان فى عهد فؤاد سراج الدين ، وحزب العمل تم إغلاقه ، وحزب التجمع أصبح حزباً حكومياً مائة فى المائة ، لذلك فتجربة التعدد الحزبى فى مصر تدهورت بشدة ".

(٢) المجتمع المدني المصري :

أما فيما يختص برؤية عينة الدراسة للمجتمع المدني في مصر ومؤسساته المختلفـة ، فإن المعطيات والبيانات الميدانيـة ، قـد أكدت على أن معظم حالات الدراسة – باسـتثناء الحالات (١٣ ، ١٥ ، ١٧) – تتفق على أن المجتمع المدني بمختلف مؤسساته ، يعـاني من أزمة متعددة الأوجه ، وتتلخص هذه الرؤية فى العناصر التالية :

(أ) يؤكد أصحاب هذه الرؤية على أن المجتمع المصـري ، يتضـمن عـدداً كبيـراً مـن مؤسسـات المجتمع المدني في العديد من المجالات ، ولكن معظم هـذه المؤسسـات غيـر فاعلة ، وليس لها دور إيجابي واضح ، خاصة داخل النظام السياسي ، وليسـت لهـا أيـة أنشطة سياسية ، يمكن أن تدعم الديمقراطية في المجتمع المصري .

(ب) أن المجتمع المدني المصري يعمل في ظل مناخ سياسي ، يتضمن العديد من القوانين واللوائح ، التي تعرقل تطور مؤسسات هذا المجتمع ، وتضع العديد من القيود والعقبـات ، التي تحول دون وجود نشاط فعال لمؤسسات المجتمع المدني .

(ج) أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني ، تتضمن الكثير مـن التشـوهات الداخليـة والتي منها : أن عدداً من القائمين على بعض مؤسسات المجتمع المدني ، يضلون في فهم فلسفة المجتمع المدني ، ويتخذون من هذه المؤسسات التـي يشـرفون عليهـا ، مصـدراً للوجاهة الاجتماعية أو مصدراً للكسب المادي الخاص ، ويتجسد ذلك بصـفة خاصـة فـي المؤسسات التي تعتمد في تمويلها المادي ، على بعض الجهات الأجنبية .

وعناصر الرؤية السابقة يمكن توضيحها ، بشكل أكبر من خلال العرض التالي لبعض نصوص حالات الدراسة ، وذلك على النحو التالي :

تقول الحالة رقم (١) :" أما فيما يخص المجتمع المدني ومؤسساته العديدة ، يمكن القول إنها موجودة في المجتمع المصري وبشكل كبير ، ولكنها محاصرة بقيود وقوانين عديدة تعيق حركتها ، وتفرغها من مضمونها ، لذلك لا يتضح في المجتمع المصري الدور الواجب على هذه المؤسسات ، ونادراً ما يتجسد في الواقع الاجتماعي والسياسي أية دور فعال لمؤسسات المجتمع المدني ، أضف لذلك أن بعض مؤسسات المجتمع المدني ليست سوى مصدر للوجاهة أو الكسب ، خاصة إذا كان التمويل أجنبياً . ودور كل المؤسسات تقريباً ينحصر في بعض الإصدارات والكتيبات والندوات فحسب ".

وتقول الحالة رقم (٢) :" مؤسسات المجتمع المدني هي في جوهرها تجميع للبشر حسب إرادتهم لتحقيق هدف واحد ، ومشكلة هذه المؤسسات في مصر ، أنها ترتبط بشخص معين ، نظراً لعدم تعمق الديمقراطية داخلها ، وعدم تعمق طبيعة الدور الذي يجب أن تؤديه ، فمثلاً نجد النقابات في مصر يحكمها صراع دائم حول المناصب ، أضف لذلك ، جملة القوانين التي تفرض رقابة على حركة هذه المؤسسات وهذا يجعلها غير فعالة وحركتها نادرة وثقيلة داخل المجتمع المصري ".

وتقول الحالة رقم (٣) :" مؤسسات المجتمع المدني مفروض عليها الوصاية الإدارية من قبل الوزارات ، وهذه المؤسسات عاجزة عن أن تكسب لها قدراً من الاستقلالية يمكنها من أن تبقى مؤسسات ديمقراطية ، لذلك فإن المجتمع المدني المصري يمر بأزمة جديدة وهو عاجز عن القيام بدور تغيري أو دور تنموي أو تعبوي ، أو أن يكون مؤسسات ديمقراطية مستقلة ، رغم أن المجتمع المدني هو البنية التحتية للديمقراطية في أي مجتمع ، وهو المدارس الأولى للتنشئة الديمقراطية للأفراد ".

وتقول الحالة رقم (٤) :" المجتمع المدني في مصر مشوه ولا يؤدي أي دور سياسي يمكن لنا أن نرصده ".

وتقول الحالة رقم (٥) :" المجتمع المدني غير فعال ، رغم أن مصر فيها من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، بالقدر الذي يجعلها مجالاً خصباً ومزدهراً لعمل المؤسسات المدنية ، ولكن مجمل هذه المؤسسات ، إلا القليل منها مصابة بحالة من التخلف المادي والبشري ".

وتقول الحالة رقم (٦) :" المجتمع المدني للأسف عندنا عامل زي الحكم المحلي ، غير فعال لأنه من الصعب أن يكون له دور في ظل مركزية الدولة التي تتسم بها الدولة المصرية

وهذه خاصية تاريخية تميز الدولة في مصر منذ نشأتها في العصر الحديث ، إضافة إلى أن المجتمع المدني محاصر بالعديد من الإجراءات القانونية والإدارية التي تحد من فاعلية دوره ، وإن كانت التحولات العالمية سوف تمنح هذا المجتمع فاعلية ما ، لأن بعض المؤسسات سوف تجد لها امتدادات خارجية من خلال انتمائها لمؤسسات عالمية أخرى ، فتدعمها وتمنح لها قوة داخل مجتمعاتها .

وتقول الحالة رقم (٧) :" المجتمع المدني في مصر ، أعتقد أن وضعه أسوأ من الاحزاب ووضعها ، المجتمع المدني في الأصل هو جاء ليخوض معركة ليست معركته الشخصية ، ولكن معركة القوى العالمية ، التي تحاول أن تصدر نمطاً من الحياة ، يجعل لها ركائز في مجتمع ما ، ويخلق من هذه المجتمعات قوى موالية لها ، مما يسهل عليه تحقيق مصالحه داخلها ، من هنا فإن المجتمع المدني لم ينشأ كثمرة لنضال مصري ، إنما هو في معظمه ومعظم مؤسساته تقليد للخبرة الأجنبية ، وبتمويل من الخارج في معظم الحالات ، ولذلك فإن هذه المؤسسات تركز أساساً على موضوعات محددة ، لا تغطي مثلاً كافة حقوق الإنسان ، ولكن حقوق معينة تم اختيارها بعيداً عن حاجات وواقع المجتمع المصري ، ومثال ذلك حقوق الأقليات ، وحقوق المرأة ، وخاصة تلك الحقوق التي تتعارض مع النسق الثقافي للمجتمع ".

وتقول الحالة رقم (٨) :" والمجتمع المدني حاله من حال الأحزاب السياسية ، فالحكومة مصرة على حصار المجتمع المدني بمختلف مؤسساته ومنظماته وهذا الحصار يتجسد في عديد من القوانين واللوائح التي تعرقل تطور هذه المؤسسات ، وتضع العديد من القيود أمام النشاط الفعال لمختلف مؤسسات المجتمع المدني ، وحذرت الحكومة من خلال العديد من القوانين مختلف مؤسسات المجتمع المدني من الاشتغال بالسياسة رغم أن هناك فروقاً ضعيفة جداً بين العمل الاجتماعي والثقافي والأهلي والاشتغال بالسياسة ، وبالنسبة للتطور العددي الذي يشهده المجتمع المدني المصري ، فإنه لا يعبر عن فاعلية ، لأن المطلوب من المجتمع المدني هو الفاعلية ، وليس التطور العددي فحسب ، يضاف لذلك تسلط عدد من الأفراد غير المؤهلين والفاسدين الذمة ، وسيطرتهم على عدد كبير من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني ، وتسكت الحكومة على سيطرة هؤلاء ، لأن هذا الوضع في مصلحتها ومصلحة استقرار الأوضاع على الشكل الكائن ، كل هذا أدى إلى ضعف المجتمع المدني ، وعدم قيامه بدور فعال على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، في حين أن تراجع الدولة عن العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية لها ، كان يستوجب أن يقوم المجتمع المدني بدور أكثر فاعلية في هذا السياق ".

وتقول الحالة رقم (٩) :" المجتمع المدني بمختلف مؤسساته يقع تحت سيطرة الدولة بدرجات متفاوتة ، وهذا راجع إلى طبيعة مركزية الدولة في مصر منذ تاريخ طويل ، وإضافة إلى أن العمل بقانون الطوارئ ، يمثل عائقاً ، سواء أمام عمل الأحزاب ، او عمل مؤسسات المجتمع المدني ".

وتقول الحالة رقم (١٠) :" المجتمع المدني في مصر هو استكمال لإكسسوار الديمقراطية الشكلية ، وهي تتماشى شكلياً مع ما تفرضه التوجهات العالمية ".

وتقول الحالة رقم (١١) :" هناك عدد من المعايير التي يجب توافرها في أي مجتمع لخلق مجتمع مدني فعال ، والمجتمع المصري يتوافر فيه المعيار الأول من بين هذه المعايير وهو عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني ، وهناك معايير التسامح والقبول وحدود سلطة الدولة في التدخل ، ومجمل هذه المعايير الأخيرة غير موجودة في المجتمع المصري مما انعكس علي عدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني المصري وعدم قيامها بالدور المنوطة به ".

وتقول الحالة رقم (١٢) :" وأزمة المجتمع المدني في مصر تتشابه مع أزمة الأحزاب السياسية في مصر ، وكل منها يعاني ويبحث عن دور له ولكن إمكانياته المختلفة والمجال الذي يعمل فيه لا يساعده على الإطلاق ".

وتقول الحالة رقم (١٤) :" المجتمع المدني في مصر أساساً مشوه ، إضافة إلى أن الوضع العالمي جعل من مؤسسات المجتمع المدني إشكالية ، لأن هناك منظمات تنتمي للمجتمع المدني في مصر ، لكن هي في الأصل امتداد لمؤسسات ومنظمات غربية مثل منظمات الدفاع والمناصرة ، والغرض من مثل هذه المنظمات في غالب الأحوال غير شريف ، فمثلاً حقوق المرأة ، أنا في نظري حاجة مبالغ فيها .. ".

وتقول الحالة رقم (١٦) :" المجتمع المدني دوره يقتصر على القيام بمجمل الأنشطة التي انسحبت منها الدولة ... وليس له أي دور سياسي يمكن أن يساهم في تدعيم الديمقراطية ، ولكن هناك مؤسسات ظهرت في الآونة الأخيرة في إطار العولمة وعملياتها ، وهي مؤسسات الدفاع والمناصرة للحقوق والحريات وهي تطور إيجابي ولكنها لم تقم بدورها حتى الآن ، كما ينبغي أن يكون ، لأنها تعمل في ظل قيود وعقبات قانونية وثقافية عديدة ".

إذا كان ما سبق يمثل رؤية معظم أفراد العينة للمجتمع المدني المصري ،فإن هناك رؤية أخرى تختلف بعض الشيء عن الرؤية السابقة ، ويمكن بلورة هذه الرؤية في العناصر التالية :

(أ) أن المجتمع المدني المصري في الوقت الراهن ، يمثل أنشط الأدوات السياسية داخل المجتمع المصري ، وذلك من خلال نجاحات عديدة له ، في مجالات تدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

(ب) أن المجتمع المدني المصري في بداية تطوره الآن ، ووضعه ودوره يتناسبان مع بدايته ، وبمزيد من الكفاح ، يمكن لهذا المجتمع أن يتطور بشكل فعال ، فيما يعود بالفاعلية فى تناوله لقضايا الديمقراطية .

ويمكن التدليل على هذه الرؤية ، من خلال العرض التالي لنصوص الحالات الثلاث صاحبة هذه الرؤية :

تقول الحالة رقم (١٣) : " مؤسسات المجتمع المدني المصري في السنوات الأخيرة من أنشطة الأدوات ، التي يمكن سماع صوتها داخل النظام السياسي المصري ، وأصبح لها امتداد عالمي من خلال مساندة المؤسسات والمنظمات العالمية لها ، ولذلك حققوا نجاحات واسعة في مجال تدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر ، وخاصة وأنهم منحوا قوة كبيرة من خلال أن التحولات العالمية الراهنة خلقت مجتمعاً مدنياً عالميا ".

وتقول الحالة رقم (١٥) :" المجتمع المدني يمكن اعتباره في بداية الطريق . ووضعه الآن يتناسب مع البداية ، ولكن طريقه صعب في المجتمع المصري ، في ظل المناخ الدستوري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، لذلك يحتاج لمزيد من الكفاح من قبل مؤسساته ".

وتقول الحالة رقم (١٧) :" المجتمع المدني شهد تطوراً ، نوعاً ما ، يتمثل في القانون الجديد الذي قدم بعض التسهيلات في إنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، ولكن بقيت رقابة الجهة الإدارية صارمة ، وهذا النوع من الرقابة يقيد العمل المدني بقيود ثقيلة جداً ، فلكي يتقدم ويتطور العمل المدني ، يجب ألا يكون عليه قيود ، إلا قيد واحد ، وهو أن يكون عملاً أهلياً مصرياً خالصاً ، أي يكون القائمون عليه مصريين وأن يكون بتمويل مصري ".

والعرض السابق لنصوص الحالات الثلاث ، توضح اختلاف رؤية الحالات السابقة من خلال أنها تلفت النظر بأن هناك تطوراً إيجابياً للمجتمع المدني المصري ، وأنه في مرحلة من تطوره تتناسب مع بدايته ، ولكن يحتاج لمزيد من الكفاح ، من أجل أن يحقق مكاسب ونجاحات أكثر داخل المجتمع المصري ، ويمكن تفسير رؤية هذه الحالات الثلاث من خلال أن أصحاب هذه الحالات من القائمين بالعمل في مؤسسات مدنية أو جمعيات أهلية .

(٣) حقوق الإنسان وحرياته :

أوضحت البيانات والمعطيات الميدانية ، فيما يتعلق برؤية عينة الدراسة لحقوق الإنسان وحرياته في المجتمع المصري ، بأن هناك اتجاهين مختلفين بعض الشيء فيما بينهم ، حول رؤية أصحابهما لواقع حقوق الإنسان وحرياته ، وذلك على النحو التالي :

الاتجاه الأول : [1]

وتتمثل رؤية هذا الاتجاه في العناصر التالية :

(أ) أن المجتمع المصري على مستوى الخطابين الرسمي والشعبي ، يشهد اهتماماً بالغاً فيما يخص قضايا حقوق الإنسان وحرياته ، في الواقع الاجتماعي والسياسي المصري .

(ب) أن هذا الاهتمام الرسمي والشعبي يحتاج لمزيد من التطور ، حتى يمكن تجذير الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته في الواقع الاجتماعي المصري .

(ج) أن المجتمع المصري رغم هذا الاهتمام ، يشهد غياب العديد من ضمانات حقوق الإنسان وحرياته ، وأهم هذه الضمانات ، هو القانون والدستور ، ورغم أن حقوق الإنسان وحرياته مكفولة في المجتمع المصري بحكم القانون والدستور ، إلا أن العمل بقانون الطوارئ يعرقل مزيداً من تقدم قضايا حقوق الإنسان ، وحرياته في البناء الثقافي والاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري .

(د) أنه على الرغم من تزايد طرح قضايا حقوق الإنسان ، وحرياته في المجتمع المصري إلا أن المجتمع المصري يشهد العديد من المعوقات الثقافية والاجتماعية ، والتي تعرقل التطور الإيجابي لها ، ومن أهم هذه المعوقات : عدم تجذر هذه الحقوق في الثقافة الشعبية للمجتمع المصري ، وتزايد معدلات الأمية بين شرائح المجتمع المصري ، مما يعوق معرفة كل فرد وإدراكه لمنظومة حقوقه المدنية والسياسية داخل المجتمع .

ويمكن توضيح رؤية هذا الاتجاه وتأكيدها ، من خلال العرض التالي لبعض نصوص حالاته :

تقول الحالة رقم (١) :" بالنسبة لحقوق الإنسان ، فرغم ارتفاع وتزايد الكلام حولها في الآونة الأخيرة في مصر ، فأنا مؤمن بأن هذه الحقوق يتم إقرارها في المجتمع من خلال العديد من الضمانات التي تكفل حماية هذه الحقوق والمحافظة عليها ، وأغلب هذه الضمانات لازالت مفتقدة في أغلبها ، وتجسد هذه الضمانات لا يتحقق بالمنح وإنما بالمزيد من الارتباط بين الناس ، ومن خلال الكفاح من أجلها وبناء الخطط لإمكانية تحقيق ذلك ، ومواجهة العديد من مشكلات الواقع المصري ، ومنها قضايا الموروث الثقافي ، والأمية ".

١- أصحاب هذا الاتجاه الحالات: (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٣) ، (١٥) ، (١٦).

وتقول الحالة رقم (٢) :" فيه حاجة مهمة ، وهي أن الحريات وحقوق الإنسان في مصر دلوقتي موجودة بشكل كويس عما سبق ، ولكن ذلك مقبول على أساس أنه مرحلة أولية ، ولذلك لا بد من المزيد فى اتجاه إقرار ، وتدعيم حريات الإنسان وحقوقه والقضاء على بعض مظاهر انتهاكات هذه الحقوق والحريات أحياناً ".

وتقول الحالة رقم (٣) :" الدستور المصري يتضمن نصوصاً واضحة وصريحة ، تنص على احترام حقوق الإنسان ، ومصر قطعت شوطاً في اتجاه حقوق الإنسان ، لكن العمل بقانون الطوارئ منذ أكثر من عشرين عاماً ، يعطل احترام حقوق الإنسان فى مجتمعنا ويعطي الفرصة لإهدار أي حق من حقوق الإنسان المصري ، وهذا الأخير يحتاج للارتقاء ثقافيا وتعليميا ، حتى يدرك حقوقه ، ويمتلك مقومات المطالبة بها ."

وتقول الحالة رقم (٤) :" هناك ضمانات رئيسية لنجاح عمليات احترام وإقرار حقوق الإنسان ، وتدعيم ممارستها لدى الأفراد ، وهذه الضمانات غير موجودة ، ومن هذه الضمانات توافر حق التنظيم والتعبير وكفالة الممارسة بقانون واضح وصريح دون تحفظات وإلغاء العمل بقانون الطوارئ ".

وتقول الحالة رقم (٩) : "حقوق الإنسان في مصر مطروحة وموجودة بشكل أو بآخر ، ولكن الحفاظ على هذه الحقوق وإعلانها شيء مش متأصل داخل المجتمع المصري من الناحية الثقافية بالخصوص ، إضافة إلى أنه يمكن لك أن تأخذ حقوقك في موقف ما ، وعشرين موقف لا ، أو أن جماعة يمكن لها أن تأخذ كل حقوقها كاملة ، وجماعة أخرى لا يمكن لها الوصول لأي حق من حقوقها ، فمسألة حقوق الإنسان تحتاج لضمانات اقتصادية واجتماعية وثقافية حتى يتم تعميق هذه الحقوق داخل المجتمع المصري "

وتقول الحالة رقم (١٠) :" الوقت الحالي يحمل انفراجة في العديد من حقوق الإنسان ؛ مثل حرياته فى الرأي والتعبير ، ولكن لا يزال هناك المزيد والمزيد ، وهذا لا يمنع أن هناك أحياناً انتهاكات تحدث لحقوق الإنسان ، ولكن لو قارنا ذلك بالعصور السابقة ، فهناك قدر من احترام هذه الحقوق أو بعضها على الأقل ".

وتقول الحالة رقم (١١) :" أما بالنسبة لحقوق الإنسان هناك في الظاهر اهتمام بها ، وبتداولها في الخطابات السياسية والاجتماعية الرسمية وغير الرسمية ، ولكن تشوبها العديد من التشوهات في الواقع ، نظراً لعدم وجود إيمان سياسي واجتماعي حقيقي بها ، ومازالت هذه الثقافة بأبعادها تغيب عن واقعنا سواء لدى أصحاب السلطة ، أو لدى جماهير الشعب ".

وتقول الحالة رقم (١٣) :" أصبحت حقوق الإنسان ، الآن قضية أولية في قائمة اهتمام المجتمع الدولي ، من هنا يجب على المجتمع المصري إعادة النظر في سياساته وتشريعاته والعمل على انتهاج سياسات ، تقوم على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ، وتعزيز قيم الديمقراطية ، لأن المجتمع المصري مازال يحتوي على العديد من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان ، وهذا لا يتماشى مع التوجهات العالمية ، وتوجهات العديد من النظم التي تحولت نحو اهتمام كامل وأصيل بالحفاظ على الإنسان وإعلاء حقوقه والمحافظة عليها ".

وتقول الحالة رقم (١٥) :" وضع حقوق الإنسان في المجتمع المصري لا تتناسب مع ما يستحقه الإنسان المصري صاحب الحضارة ، ورغم أن الدستور يكفل هذه الحقوق ويحميها ، إلا أن العمل بقانون الطوارئ يعرض حقوق الإنسان للانتهاك ، ومن ناحية أخرى انتشار الأمية تعوق إدراك الفئات الشعبية التي تمثل أغلبية المجتمع المصري للعديد من حقوقها وحرياتها ".

وتقول الحالة رقم (١٦) :" حالة حقوق الإنسان في مصر ، تشهد في الآونة الأخيرة اهتماماً ملحوظاً ، ولكن المجتمع المصري - ولظروف عديدة - يعج بالعقبات والمعوقات التي تخلق حالة من التردي لحقوق الإنسان ، منها ما يتصل بالنظام السياسي ، كالعمل بقانون الطوارئ وعدم فاعلية الضمانات القانونية والدستورية التي تحمل هذه الحقوق . وهناك ما يتصل منها بالفرد ذاته الذي يجهل حقوقه ، وذلك يرجع لتفشي الأمية والموروث التاريخي الذي خلق إنساناً مصرياً خاضعاً وضائعاً ".

الاتجاه الثاني :[١]

وتتمثل رؤية أصحابه في العناصر التالية :

(أ) تشهد حقوق الإنسان وحرياته في الواقع المصري تدهوراً حاداً ، ولا يتضمن المجتمع المصري ، حتى الحد الأدنى ، لهذه الحقوق والحريات .

(ب) أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع المصري والذي يشهد العديد من المشكلات ، لا يقدم الضمانات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي يمكن معها توافر احترام حقوق الإنسان وحرياته .

(ج) أن الخطاب الذي يتضمنه المجتمع المصري ، ويرتبط بقضايا حقوق الإنسان وحرياته ، هو خطاب استهلاكي فحسب ، ولا يتجسد في الواقع المصري في ظل ترسانات القوانين التي تحكم المجتمع المصري وخاصة العمل المستمر بقانون الطوارئ .

ويمكن توضيح هذه الرؤية ، من خلال العرض التالي لنصوص حالات هذا الاتجاه :

١- أصحاب هذا الاتجاه الحالات : (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (١٢) ، (١٤) ، (١٧) .

ففي هذا السياق تقول الحالة رقم (٥) :" صعب أن نتحدث عن حقوق الإنسان المصري فى ظل الأزمات الشديدة التي يعاني منها المجتمع المصري ، مشكلات اقتصادية واجتماعية وضعف في الحراك الاجتماعى وتراكم العديد من السلبيات فى النظم المختلفة ، تعليم ، وتوظيف وتوزيع الدخول والثروات ، وواقع اجتماعى تعمقت فيه الانفصامية الاجتماعية ".

وتقول الحالة رقم (٦) :" حقوق الإنسان وحرياته مشوه في الواقع المصري ، لأن المجتمع المصري فى الوقت الراهن قد منح مواطنيه حق القول ، قول زى ما أنت عايز لكن السلطة ضد الفعل ، وفي حالة تحرك أي مواطن أو مجموعة من المواطنين من أجل الفعل فإن هذا له عقاب شديد في ظل قوانين الطوارئ ، إضافة إلى أن الأوضاع الاقتصادية في مصر تمنع وتصادر العديد من حقوق الإنسان لأن هذه الحقوق تحتاج في مصر لخلق العديد من الضمانات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذه الضمانات غائبة في الوقت الراهن ."

وتقول الحالة رقم (٧) :" الحقيقي أن الإنسان المصري لا يتمتع بالحد الأدنى لحقوقه داخل المجتمع المصري سياسياً واجتماعياً ، وهذا يعطى القوى الخارجية المهتمة بحقوق الإنسان مصداقية لا تستحقها ، رغم أنها تخدم مصالحها الخارجية ، وإهدار الحقوق الإنسانية في المجتمع المصري يعطي الفرصة لقوى خارجية أن تنتقي حقوقاً بعينها بهدف محاربة قيم وثقافة محلية بعينها ".

وتقول الحالة رقم (٨) :" فيما يخص واقع الإنسان وحرياته في المجتمع المصري ، فإنه يمكن القول بأن واقع حقوق الإنسان في مصر يشهد تدهوراً شديداً في هذا الصدد ، لأن المواطن المصري يتعرض لسوء المعاملة ، حتى إن لم يكن هناك ما يبرر هذه المعاملة ، ورغم احتجاج العديد من المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وحرياته ، سواء في مصر أو خارج مصر ، عن هذا الوضع المتدهور ، إلا أن استمرارية العمل بقانون الطوارئ يمنح الأمن سلطات واسعة مما يعمل على انتهاك حقوق الإنسان ".

وتقول الحالة رقم (١٢) :" حقوق الإنسان في مصر عبارة عن كلمات وعبارات رنانة دون وجود واقعي لها ، والانتهاكات التي تتعرض لها موجودة بشكل مستمر ، فهناك إخفاق اقتصادي داخل المجتمع المصري ، وذلك يترتب عليه انتهاك حقوق الإنسان الاقتصادية ، وهناك بطئ في التحول السياسي ، وتفريغ الديمقراطية من مضمونها ، وهذا يترتب عليه انتهاك الحقوق السياسية والمدنية ، أضف لذلك أن القانون لا يحمي هذه الحقوق ، وأنا هنا أقصد قانون الطوارئ ".

وتقول الحالة (١٤) :" حقوق الإنسان في مصر ظهرت أخيراً بشكل واسع ، وانتشر الحديث حولها على مستويات عدة ، ولكن هذا كله مجرد خطابات استهلاكية ، لأن المجتمع المصرى يحكم بقانون الطوارئ ، والذي معه ، لا توجد حقوق إطلاقاً ".

وتقول الحالة رقم (١٧) :" حقوق الإنسان وحرياته تصاب كل يوم في مصر بنكسة ، ففي مصر عنوان يسمى حقوق الإنسان ، ولكن له شكل وليس له تجسيد في الواقع ، وهذا الاهتمام الإعلامي بقضايا حقوق الإنسان ما هو إلا لافتات للضحك بها على الغرب ، من أجل تجميل صورة الواقع السياسي المصري ".

مما سبق يتضح أن رؤية عينة الدراسة وتقديمها للواقع الراهن للديمقراطية في المجتمع المصري تنحصر في العناصر التالية :

أولاً : بالنسبة لتجربة التعددية الحزبية في مصر ، هناك اتفاق بين مختلف حالات الدراسة بمختلف انتماءاتهم الأيديولوجية ، حول أن هذه التعددية تعاني أزمة تاريخية عميقة ومتعددة المستويات ، ويمكن تلخيص مستويات هذه الأزمة على النحو التالي :

(١) هناك مستوى من هذه الأزمة يرتبط بالأحزاب السياسية ذاتها ، من حيث أطرها الفكرية والأيديولوجية ، وهياكلها التنظيمية ، وبرامجها السياسية ، ونخبها القيادية وتماسكها الداخلي ، وحجم عضويتها ، وأنماط العلاقات والتفاعلات فيما بينهما .

(٢) هناك مستوى آخر من هذه الأزمة يرتبط بالبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام الحزبي ، وهذا الوجه أيضاً يتضمن عدداً من القضايا الجوهرية منها : طبيعة القيود القانونية والسياسية والإدارية المفروضة على الأحزاب السياسية ، والتي تحد من نشاطها وأنماط علاقة الأحزاب بالحكومة والمجتمع ، ومدى تمثيل الأحزاب للمصالح والقوى الاجتماعية الموجودة في الواقع الاجتماعى .

ثانياً : وفيما يرتبط بالبعد الثاني للديمقراطية ، وهو المجتمع المدني المصري ، فإن تحليل المعطيات والبيانات الميدانية ، أسفر عن انقسام عينة الدراسة إلى اتجاهين ؛ لكل اتجاه رؤية تختلف بعض الشيء عن الاتجاه الآخر ، وذلك على النحو التالي :

(١) الاتجاه الأول : يرى أصحابه أن المجتمع المدني المصري يعاني من أزمة متعددة الوجوه حيث هناك عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني ، ولكن معظم هذه المؤسسات غير فاعلة ، وليس لها دور واضح في الواقع المصري ؛ لأن هذه المؤسسات تعمل في ظل مناخ سياسي ، يتضمن العديد من القوانين واللوائح ، التي تعرقل تطور هذه المؤسسات وتحد من فاعليتها ، وذلك بالإضافة إلى العديد من التشوهات الداخلية لهذه المؤسسات ،

والتى منها أن عدداً من القائمين على بعض هذه المؤسسات يتخذون من هذه المؤسسات مصدراً للوجاهة الاجتماعية ، أو مصدراً للكسب المادي الخاص .

(٢) الاتجاه الثاني : وهو الاتجاه الأقل تمثيلاً بين حالات الدراسة ، حث إن حالات هذا الاتجاه هم عبارة عن ثلاث حالات فحسب ، ينظرون إلى المجتمع المدني على أنه يمثل أنشط الأدوات السياسية في الوقت الراهن ، وأن له نجاحات عديدة في طريق تدعيم الديمقراطية وأبعادها المختلفة في المجتمع المصرى .

ثالثا : وفيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان وحرياته في المجتمع المصري ، أوضحت عملية تحليل البيانات الميدانية ، بأن ثمة اختلافاً واضح بين حالات الدراسة ، أدت إلى بروز اتجاهين حول هذا البعد ، وذلك على النحو التالى :

(١) هناك الاتجاه الأول ويرى أصحابه أن قضايا حقوق الإنسان وحرياته في الواقع المصرى تشهد اهتماماً داخل الخطاب الرسمي والشعبي ، وعلى الرغم من ذلك فالواقع المصري يشهد غياباً للعديد من الضمانات التي تجذر لقضايا حقوق الإنسان وحرياته ، ومن أهم هذه الضمانات القانون والدستور، والعمل بقانون الطوارئ حتى الآن ، يضاف لذلك العديد من المعوقات الثقافية التي تعرقل التطور الإيجابي لقضايا حقوق الإنسان وحرياته .

(٢) هناك أيضاً اتجاه آخر ، يذهب أصحابه إلى أن قضايا حقوق الإنسان وحرياته في المجتمع المصري تشهد تدهوراً حاداً ، وأن المجتمع المصري لا يتضمن الحد الأدنى لهذه الحقوق والحريات .

ثانياً : التحولات العالمية الجديدة وتأثيراتها على الديمقراطية المصرية :

من خلال تحليل البيانات والمعطيات الميدانية ، فيما يتعلق برؤية عينة الدراسة لأهم تأثيرات وتداعيات التحولات العالمية الجديدة على الديمقراطية في المجتمع المصري ، فإنه يمكن التمييز بين رؤيتين مختلفتين لعينة الدراسة ، وذلك على النحو التالي :

الرؤية الأولى :[1]

ويمكن بلورة عناصر هذه الرؤية ، كما يطرحها أصحابها في العناصر التالية :

١- أن التحولات العالمية الجديدة ، والتي بدأ يشهدها العالم منذ ثمانينيات القرن العشرين والتي تتجسد في العولمة وعملياتها المختلفة ، قد أثرت في بعض التكوينات الاجتماعية للمجتمع المصري ، وهذا يتضح في السياسة الاقتصادية والتي تبنتها الحكومة المصرية نتيجة ضغوط خارجية من قبل الآليات المختلفة التي تعتمد عليها العولمة ، وأهمها

١- أصحاب هذه الرؤية الحالات رقم : (١) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١١) ، (١٢) ، (١٤) ، (١٧) .

المؤسسات الاقتصادية العالمية " كصندوق النقد ، والبنك الدولي " ، وتتمثل هذه السياسة الاقتصادية في برنامج الإصلاح الاقتصادي ، والتوجه نحو الخصخصة وليبرالية السوق .

٢- أن هذا التحول في السياسات الاقتصادية للمجتمع المصري ، قد ألقى بتداعيات سلبية على المجتمع المصري ، تمثلت هذه التداعيات في بروز العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية : كالبطالة ، وزيادة معدلات الفقر . وارتفاع الأسعار ، والتدهور الحاد لأوضاع الطبقات الاجتماعية الوسطي ، والفقيرة للمجتمع المصري .

٣- وسجل هذه التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري ، وما ترتب على ذلك من نتائج مباشرة وغير مباشرة ، ألقى بالعديد من التداعيات السلبية على الديمقراطية وإعاقة عملية التحول الديمقراطي .

٤- أن الجماعات والشرائح الطبقية المستفيدة من التحولات التي حدثت في المجتمع المصري وأهمها شريحة رجال الأعمال ، لم ولن يكون لها دور في الدفاع عن الديمقراطية في المجتمع المصري ، لأن الأوضاع الراهنة تعود بالنفع عليهم ، وعلى مصالحهم داخل هذا المجتمع .

٥- أن تحولاً عالمياً مهماً كثورة الاتصالات والمعلومات ، كان يفترض أن يتم استخدامه في تدعيم عمليات التطور الديمقراطي في المجتمع المصري ، وتغيير الثقافة السياسية الموجودة في المجتمع ، إلا أن المجتمع لم ينجح في ذلك ، نتيجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري ، وأهمها مشكلات الأمية ، وتدني المستويات التعليمية لدى العديد من طبقات المجتمع ، وهذا أسهم في عدم استفادة الشعب المصري من هذه الثورة وتطبيقاتها ، بالشكل الذي يخدم التطور الديمقراطي .

٦- لم يكن ما سبق هو كل التداعيات السلبية ، التي ألقت بها التحولات العالمية الجديدة على الديمقراطية المصرية فحسب ، ولكن أسهمت هذه التحولات العالمية في بروز خطاب رسمي وشعبي يهتم ببعض القضايا والأبعاد المرتبطة بالديمقراطية ، وهي التي تتصل بقضايا حقوق المرأة وحقوق الأقليات ، وهي مجمل القضايا التي تتعارض مع العديد من القيم والموروثات الثقافية للمجتمع المصري ، وهذا ما يجعلها تخلق بؤراً للتوتر والصراع في المجتمع المصري أكثر من أن تؤدي دوراً في رفع مستوى الوعي الشعبي بضرورة الديمقراطية وأهميتها .

٧- أن الاهتمام العالمي بالديمقراطية ، ومطالبة الأنظمة الحاكمة بضرورة إقرارها في مجتمعاتهم عنوة ، دفع بالعديد من النظم الحاكمة أن تتخذ العديد من الإجراءات ، التي تعبر عن الديمقراطية والمحافظة على أن تظل هذه الإجراءات مجرد شكل لا يتجسد في الواقع .

وتتضح العناصر السابقة لأصحاب هذه الرؤية من خلال النصوص التالية :

تقول الحالة رقم (١) :" الواضح أن التحولات التى حدثت في العالم أثرت على المجتمع المصري ، فأخذ مصر بالتوجهات الليبرالية والخصخصة لم يكن لاحتياج واقعنا لذلك ، ولكن كان ذلك بفضل ما حدث في العالم من لبرلة ، وهذه التحولات في الاقتصاد المصري ، أثرت سلباً على الديمقراطية وتطورها ، لأن هذه التحولات الاقتصادية أدت إلى تغيرات مأسوية ، تجسدت فى تدهور حاد في أوضاع الطبقة الوسطى والفقيرة على السواء ، ومجمل هذا التدهور الطبقى يحول دون حدوث تطور ديمقراطي ، لأنه لا ديمقراطية دون النهوض بأحوال وأوضاع الطبقات حتى يتسنى لها المشاركة في صياغة السياسات التي تحكم إدارة شئون المجتمع ، لأنه دون تحسن اقتصادي في أوضاع طبقات المجتمع لا يمكن حدوث انفتاح سياسي وتوجه ديمقراطي ، أضف لذلك أن التحولات الاقتصادية في مصر أفرزت شريحة رجال الأعمال ، والتي كان ينبغي لها أن تقوم بدور سياسي نحو تدعيم الديمقراطية ، لكن ما حدث أن دور هذه الشريحة منصب على مصالحها الداخلية والخارجية ، أما ثورة الاتصالات والمعلومات فلا تزال محكومة ومحاصرة ومركزة في أيدي فلة من أفراد المجتمع ، ولذلك لم تؤثر هذه الثورة – حتى الآن – على الثقافة السياسية لمعظم شرائح المجتمع ، لذلك فإن هذه الثورة وحتى الآن لا تحمل بالنسبة لمصر أية مقومات لنمو وتدعيم الديمقراطية في المجتمع المصري إلا هامشياً ".

وتقول الحالة رقم (٤) :" كل ما ترتب على ما حدث في العالم من تحولات فيما يخص المجتمع المصري ضد الديمقراطية ، لأن الوضع الاقتصادي تدهور بشكل أثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للعديد من سكان مصر ، وهذا ضد الديمقراطية ، والفئات المستفيدة من هذه التحولات في مصر ليست مع الديمقراطية ، ولكنها مع مصالحها التي تهدف إلى ثبات واستقرار الأوضاع القائمة المستفيدة هي منها ، إضافة إلى غياب الرغبة الداخلية في مصر للاستفادة من هذه التحولات العالمية الهامة ، كثورة الاتصالات والمعلومات في تدعيم الثقافة السياسية التي يمكن أن تجذر للديمقراطية عندنا ، وتدفع عملية التحول الديمقراطي ، وهذا الغياب يرجع لعوامل خاصة بالنخب السياسية الموجودة ، وعوامل خاصة بالمجتمع المصري الذي يعج بالعديد من المشكلات التي تعوق الاستفادة الكاملة ، كالأمية . وانشغال الناس بحياتهم الخاصة نظراً لما يعانون من ضيق معيشي ".

وتقول الحالة رقم (٥) :" ما حدث في العالم من تحولات اقتصادية ، وثورة اتصالات ومعلومات والاهتمام العالمي بالديمقراطية ، كل هذا على المستوى النظري في صالح الديمقراطية ، ولكن الواقع الفعلي للمجتمع المصري ، لم يؤكد ذلك ، بل على العكس فإن

التطور الديمقراطي في مصر يسير بخطوات بطيئة جداً ، لدرجة تقترب من الوقوف بلا حركة ، رغم أن هذه التحولات كان من المفترض أن تؤدي إلى سرعة التحول الديمقراطي ".

وتقول الحالة رقم (٦) :" كان المفروض علينا أن نستفيد مما حدث في العالم ، ومما تقدمه التغيرات العالمية من فرص لدعم وتطوير الديمقراطية عندنا ، لكن ما حدث فى مصر هو أننا حتى الآن نفشل في استغلال الظروف العالمية المحيطة من أجل خلق ديمقراطية حقيقية ، على الأقل حتى ننأى بأنفسنا عن دائرة التدخل الخارجي في شئوننا ، ولكن مصر أمامها الكثير والكثير ، لأن التحولات العالمية ملأت الواقع المصري بالتشوهات والسلبيات ، ولم تستطع أن تستغل إيجابيات هذه التحولات ".

وتقول الحالة رقم (٧) :" التحولات العالمية ، من المؤكد أنها اخترقت المجتمع المصري وكان لها نتائج كبيرة داخل مجتمعنا ، ولكن معظم هذه النتائج سلبية ، وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية ، فالتعددية الحزبية لم تنجح في تطوير ذاتها بالاعتماد على متغيرات عالمية هامة مثال ثورة الاتصالات والمعلومات ، أضف لذلك أن الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الإنسان وحرياته ، ترتب عليه في المجتمع المصري ظهور وبروز نوعيات من حقوق الإنسان وحرياته ، يتعارض مع العديد من القيم الثقافية والموروثات الموجودة لدينا ، وهذا خلق نوعاً من الصراع وليس تطوراً ديمقراطياً ، ومثال ذلك الاهتمام بحقوق المرأة وقضاياها بشكل فيه تعارض معنا ، أضف لذلك أن هذه التحولات العالمية دعمت مؤسسات المجتمع المدني لتلعب دوراً ليس في خدمة الداخل ، ولكن في الأغلب الأعم لخدمة مصالح القوى العالمية ، وهذا أيضاً ضد الديمقراطية وضد مصلحتنا ".

وتقول الحالة رقم (٨) [١] :" وفي المقابل فإن العولمة الاقتصادية كتحول عالمي ترتب عليه نتائج في مصر أثرت سلبياً على الديمقراطية ، فنتيجة العولمة الاقتصادية فإن مصر تبنت وبضغط من القوى والمؤسسات العالمية برنامج الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو الخصخصة وهذا ترتب عليه تعويق وتعطيل وإضعاف التحول الديمقراطي فى مصر لعدة أسباب :

- أن الوضع الاقتصادي المتدهور في مصر أدى إلى احتجاج واستياء معظم الناس ، هذا الاحتجاج والاستياء ، تقابله الحكومة بتضييق الحريات على الأفراد داخل المجتمع ، واللجوء إلى الإجراءات القمعية ، وهذا يعتبر ضد الديمقراطية .

١- يلاحظ أن الحالة رقم (٨) تحدث صاحبها عن التحولات العالمية الجديدة وتداعياتها على الديمقراطية من خلال العرض للتداعيات الإيجابية ، وكذلك التداعيات السلبية ، ولذلك فإن هذه الحالة سوف يتم عرض نصوصها لها في إطار الرؤيتين الأولى والثانية .

- تدهور أحوال العمال ، في ظل التوجه نحو الخصخصة ، تتطلب من الحكومة حصار الجمعيات والنقابات العمالية ، والعمل على تهميشها ، وتضييق مساحات حركتها .
- تدهور أوضاع الطبقة الوسطى التي تضم خيرة أبناء هذا المجتمع ، الذين يمكن أن يلعبوا دوراً في تدعيم التطور الديمقراطي ."

وتقول الحالة رقم (٩) :" رغم أن تاريخ النظام السياسي المصري ومنذ نشأته ، يؤكد على أن هناك دائما عوامل خارجية أثرت في شكل هذا النظام ، وذلك لخصائص معينة متعلقة بأوضاعنا الداخلية من ناحية ، وبأهمية موقع مصر من ناحية أخرى ، لكن التحولات العالمية الأخيرة ، رغم أن باطنها يظهر الديمقراطية والحفاظ عليها إلا أن العولمة التي تجسد هذه التحولات ما هي إلا فرض لسياسات معينة من الخارج على الداخل ، وهذا في حد ذاته فعل استبداد . والوضع الديمقراطي في مصر لم يتحسن في ظل هذه الظروف بالشكل الملائم ، ولن تتحسن الديمقراطية إلا بالجهود الذاتية الداخلية ، إضافة إلى أن الأوضاع العالمية لا تشكل عنصراً مواتياً لنموذج وطني للديمقراطية . لأن هذه الأوضاع تعمل على ترسيخ مفاهيم بعينها حول الديمقراطية ، ونتج عن هذه التحولات العالمية تحولات اقتصادية في مصر ليست في صالح الديمقراطية بالمرة ".

وتقول الحالة رقم (١٠)[1]:" هناك نتائج سلبية خطيرة أفرزتها التحولات العالمية الجديدة وتمثل معوق للتطور الديمقراطي في مصر ، فسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مصر تمثل معوقاً للديمقراطية لما تفرزه من مشكلات اقتصادية مثل البطالة والتهميش وزيادة معدلات الفقر ، واختزال الطبقة الوسطى ".

وتقول الحالة رقم (١١) :" المؤكد أن التحولات العالمية الجديدة والعولمة ، والنتائج المترتبة عليها ، أدت إلى الإسراع بعمليات التحول الديمقراطي في العديد من الدول ، ولكن الدول العربية ، ومنها مصر ، كانت من أقل الدول مسايرة لموجة الليبرالية السياسية التي تحكم سير العالم منذ سنوات مضت ، إذا قارناها بدول أخرى في أوروبا الشرقية ، وأمريكا اللاتينية وبعض دول جنوب شرق آسيا ، وبعض دول القارة الأفريقية التي نجحت في السنوات الأخيرة في الاستفادة مما حدث في العالم وانتقلت لنظم ديمقراطية حقيقية ، ولكن نحن عانينا من السلبيات التي جاءت كنتيجة لهذه التحولات ، لأننا لا نريد استخدام واستغلال هذه التحولات فى دمقرطة الديمقراطية لدينا ".

١- يلاحظ أن الحالة رقم (١٠) تحدث صاحبها عن التحولات العالمية الجديدة وتداعياتها على الدبمقراطية من خلال العرض للتداعيات الإيجابية ، وكذلك التداعيات السلبية ، ولذلك فإن هذه الحالة سوف يتم عرض نصوصها لها فى إطار الرؤيتين الأولى والثانية .

وتقول الحالة رقم (١٢) :" كل ما يحدث في العالم يدفع للديمقراطية ، والمتغيرات الخارجية الآن أصبحت حاسمة في عمليات دفع الديمقراطية في دول العالم الثالث ، وتأثير هذه التحولات العالمية واضح للجميع في دول العالم ، لكن مصر تأخذ بهذه التحولات وتندمج فيها لكن مع العمل باستمرار الآليات التي تضمن الاستقرار السياسى للوضع القائم ، ورغم الرفض غير المعلن للمتغيرات الخارجية في مصر ، إلا أنه مصر لا تملك صياغة لمشروع وطني تواجه به الخارج ، ويتم التعامل مع الخارج على أنه شر مطلق ، وهذا راجع للتشوه الثقافي الذي يتم من خلال الدولة المركزية التي تخضع للمتغيرات العالمية الخارجية وتحرص في ذات الوقت على شكل معين للديمقراطية . لذلك لم تحاول مصر الاستفادة بكامل الجوانب الإيجابية للمتغيرات الخارجية التي حدثت أخيراً ".

وتقول الحالة رقم (١٤) :" كل التحولات العالمية التي ألقت بتداعياتها على المجتمع المصري ليست في صالح الديمقراطية ، وليس هناك تأثير أيجابي لهذه التحولات ولكن تأثيرها سلبي ، فالسياسات الاقتصادية التي فرضتها التحولات العالمية على مصر خلقت بؤر توتر عديدة في المجتمع المصري ، أثر سلباً على كل النظم الموجودة في مصر . والعولمة أساساً عملية اختراق للثقافات ، والخصوصيات ، ولأنها كذلك فإن المجتمع المصري ظهرت فيه قيم وحقوق روجت لها التحولات العالمية والتي سوف تخلق حالة من الصراع الداخلي في المجتمع ".

وتقول الحالة رقم (١٧) :" ليست هناك تأثيرات للمتغيرات العالمية الأخيرة على شكل الديمقراطية في مصر ، ولم تؤثر العولمة وعملياتها على التوجه الديمقراطي في مصر ، ورغم أن مجمل هذه التحولات الخارجية تضغط من أجل الديمقراطية ، إلا أن هذه الضغوط ترسخ الوضع المتدهور للديمقراطية ، لأن ما يحدث داخلياً كاستجابة لضغوط خارجية يكون شكلياً فحسب ، مما يترتب عليه أن القوى الخارجية تمنح عطاياها ومنحها على هذا التطور الشكلي ، وهذا يترتب عليه تدعيم الوضع الداخلي الذي لا يخرج عن كونه ديمقراطية مصلحية ، دون إيمان بها أو تفعيلها أو إخراجها إلى حيز الفعل الواقعي المجتمعي ".

الرؤية الثانية : [1]

ويمكن بلورة عناصر هذه الرؤية ، كما يطرحها أصحابها في العناصر التالية :

١- أن مجمل التحولات العالمية ، والتي تمثلت في فرض التوجهات الرأسمالية على النظم الاقتصادية في مختلف دول العالم ، والتحولات الديمقراطية في دول العالم الاشتراكي ، وثورة الاتصالات والمعلومات بمختلف تجسيداتها ، كل هذا وغيره قد ألقى بالعديد من

١- أصحاب هذه الرؤية الحالات رقم : (٢) ، (٣) ، (٨) ، (١٠) ، (١٣) ، (١٥) ، (١٦) .

الآثار ، والتي خلقت العديد من التغيرات التي اعترت المجتمع المصري بمختلف أنظمته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

٢- شهد النظام السياسي المصري ، وشكل الديمقراطية فى المجتمع المصري العديد من التغيرات ؛ والتى من أهمها :

(أ) برزت في ظل هذه التحولات العالمية قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وأصبحت محوراً للنقاش والحديث في مختلف الأوساط السياسية والعلمية والشعبية ، مما عمل على خلق رأي عام مطالب بالمزيد من التطور الديمقراطي .

(ب) بروز المجتمع المدني ونموه في مصر ، حيث إن هناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني ، وجدت لها في ظل هذه التحولات العالمية امتدادات قوية في دول المركز الرأسمالى تعمل على مساندتها وتمويلها ، مما منحها قوة كبيرة داخل المجتمعات المحلية .

(ج) تبلور الدعوة العالمية للديمقراطية ، وبروز مبدأ التدخل الخارجي من أجل الديمقراطية دفع النظام السياسي المصري نحو الاهتمام بالديمقراطية وضرورة تفعيلها تماشياً مع هذه التوجهات العالمية ، وتجسد ذلك فى العديد من الإجراءات أهمها :

١- توجه النظام السياسي المصري نحو إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة .

٢- تعديل قانون محاكم أمن الدولة في مصر .

٣- زيادة مساحات حرية الرأي والتعبير داخل المجتمع المصري .

٤- إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان .

٣- أن ثورة الاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها المختلفة خاصة في مجال الإعلام والقنوات الإخبارية ، عملت على تنامي وزيادة مستويات المعرفة لدى أفراد الشعب المصري ، وهذا بدوره خلق وعياً شعبياً إيجابياً – وإن كان في بدايته – نحو العديد من القضايا الداخلية والخارجية ، وهذا بدوره سوف يكون له دور مهم في دعم عمليات التطور الديمقراطى .

٤- تبلور مبدأ حق التدخل الخارجي ، لإقرار الديمقراطية في ظل النظام العالمي الجديد ، سوف يدفع المجتمع المصري للتغلب على التحديات التي يخلقها مثل هذا المبدأ ، من خلال الإسراع بعمليات التحول الديمقراطي ، بالاعتماد على رؤيتنا الوطنية لدحض كل الحجج والأسانيد التي من شأنها تعريض المجتمع المصري للتدخل الخارجي .

وتتضح العناصر السابقة لأصحاب هذه الرؤية من خلال العرض التالي لبعض نصوص الحالات :

تقول الحالة رقم (٢) :" وسائل الاتصالات والمعلومات في الوقت الراهن وسيلة هامة من وسائل تدعيم الديمقراطية ، ولكن الأهم من ذلك هو كيفية استخدامها حيث إن الإنسان أهم

من الآلة ، وأهم من الوسيلة التكنولوجية ، فمن المهم أن نفهم استخدام تجسيدات هذه الثورة ، ونحاول تغيير نمط تفكير الإنسان في مصر ، ورغم هذا فإن تأثيرات هذه الثورة على الديمقراطية في مصر الآن ، تتمثل في أنها جعلت الديمقراطية وحقوق الإنسان في ذهن كل الناس المصريين ، وهذا في حد ذاته تطور نحو الديمقراطية ، حيث إن هذه الثورة والتحولات الديمقراطية التي حدثت في دول العالم الاشتراكي وغيرها ، جعلت هناك رأياً عاماً حقيقياً فى مصر يطالب بالديمقراطية ، إضافة إلى أن الدعوة العالمية للديمقراطية جعلت الأنظمة الحاكمة تهتم أيضا بالديمقراطية ولو بدرجات متفاوتة ".

وتقول الحالة رقم (٣) :" كل التحولات التي حدثت في العالم أثرت طبعاً على الديمقراطية وعلى المجتمع المصري بأكمله ، فالتوجهات الاقتصادية الأخيرة لمصر كانت نتيجة لتوجيهات المؤسسات العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد ، وتاريخ مصر يعكس ويوكد دور المتغيرات الخارجية ، فالرئيس " السادات طرح فكرة الديمقراطية في مصر خلال السبعينيات في مصر من أجل هدفين ، الأول : قطع الطريق أمام تطور الحركات الشعبية ، والثاني : إكساب مصر سمعة إيجابية لدى الغرب ، باعتبارها دولة ديمقراطية تعددية . وثورة الاتصالات والمعلومات لعبت دوراً كبيراً فى أنها قدمت للشعب المصري معلومات عما يجري في العالم من تحولات وخاصة التحولات الديمقراطية التي خلقت عنده طموح متزايد نحو الديمقراطية ، وهذه الثورة ومختلف وسائلها تغذي رغبة المصريين وتقويها للمطالبة بالمزيد من التحرك نحو الديمقراطية ونمو المجتمع المدني العالمي تحول هام ، أدى إلى بروز ونمو المجتمع المدني في مصر ، حيث إن هناك العديد من المؤسسات في المجتمع المدني المصري وجدت لها امتدادات عالمية وقوى عالمية تساندها وتمولها ، وهذا منحها قوة كبيرة في الداخل ، وهذا لم يكن ليحدث لولا ما حدث في العالم من تحولات ".

وتقول الحالة رقم (٨) :" هناك متغيرات عالمية خارجية أثرت في درجة الاهتمام بالديمقراطية في المجتمع المصري ، فالاهتمام العالمي بالديمقراطية ، وتنامي مبدأ المشروطية السياسية لمختلف التجمعات الاقتصادية والمؤسسات العالمية ، وثورة الاتصالات والمعلومات والعولمة ، مجمل هذه التغيرات وغيرها ألقت بتأثيراتها في المجتمع المصري وتجسد ذلك في مساحة من حرية الصحافة والرأي والتعبير لحد ما ، إلا أن ذلك يعتبر بداية وليس نهاية ، من هنا فإن هناك المزيد يجب المطالبة به والعمل على تحقيقه ، وهناك أيضا تأثيرات أخرى لهذه التحولات العالمية منها :

- توجه النظام السياسي المصري نحو إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة .

- إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان ، والذي مهما كان الشكل الذي سيكون عليه هذا المجلس ، فمما لا شك فيه أنه خطوة في سبيل التطور نحو الاهتمام بالإنسان المصري وحقوقه .
- تعديل قانون محاكم أمن الدولة .

فكل هذه التغيرات التي حدثت في مصر ، هي خطوات تجسدت نتيجة الظروف العالمية الراهنة وبتأثير مباشر وغير مباشر لها ".

وتقول الحالة رقم (١٠) :" طبعاً أثرت بعض المتغيرات الخارجية بشكل مباشر على الديمقراطية ، ومن هذه المتغيرات المشروطية التي تفرضها معظم المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية العالمية التي تتعامل معها مصر أو تنضم إليها ، وهذه المشروطية فرضت على مصر ضرورة احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وثورة الاتصالات والمعلومات أثرت على المجتمع المصري ، من حيث أصبح كل فرد في مصر الآن يستطيع معرفة ما يريد طالما هو يريد ، سواء كان ذلك عن مصر ، أو عن غيرها من خلال وسائل عديدة ، وأنا أرى أن توجه مصر نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان أخيراً ، هو مجرد إملاءات تمليها علينا مصالحنا الاقتصادية داخل النظام العالمي ".

وتقول الحالة رقم (١٣) :" المتغيرات والتحولات العالمية الاخيرة ، والتي تحدثت عنها في البداية أثرت على المجتمع المصري كله ، وليست الديمقراطية فحسب ، فالعولمة ومختلف قوانينها عملت على تنميط النظم الاقتصادية في معظم دول العالم ومنها مصر ، والتي أقرت الملكية الفردية والحرية الاقتصادية ، وتراجع وانسحاب الدولة من المسرح الاقتصادي ولكنها عملت في الوقت ذاته على الاحتفاظ بقدر محدود من الحرية داخل النظام السياسي ، يعني تفاعلت مصر مع التحولات العالمية بشكل كبير في جانب وبشكل أقل في جانب آخر ، وهناك تحولات مثل ثورة الاتصالات والمعلومات تتيح للأفراد سعة الإطلاع والمعرفة حول الأمور الداخلية والخارجية لن تستطيع الحكومات في المستقبل مقاومتها ، وهذه الحرية الاقتصادية التي أخذت بها مصر لم تأت بأهدافها لأنها لم تتلازم مع حرية سياسية بنفس القدر ، لذلك خلقت التحولات الاقتصادية في مصر كثيراً من المشاكل . التي أرى أنها في صالح الديمقراطية ؛ لأنها سوف تدفع الناس نحو المطالبة بالتغير والديمقراطية ".

وتقول الحالة رقم (١٥) :" التحولات العالمية أثرت لحد ما على الديمقراطية في مصر ، ففي مصر الآن طرح واسع لقضايا حقوق الإنسان وحرياته ، بفعل المتغيرات العالمية ، وهناك تأثيرات واضحة للعولمة الاتصالية على الترويج لمفاهيم ومقولات ، كلها تدور حول تدعيم

الديمقراطية ، ولكن مجمل هذه التأثيرات حتى الآن تعتبر محدودة ، لأن المجتمع المصري يتعامل معها بحذر ، ولا يستغلها من أجل دفع عملية التطور الديمقراطي في بلدنا ".

وتقول الحالة رقم (١٦) :" العولمة وصورها المختلفة والتي تعبر عن مجمل التحولات العالمية الجديدة ترتبط بالديمقراطية في اي مجتمع ، فمصر اندمجت فى العولمة وعملياتها وهذا ترتب عليه العديد من صور تدعيم الديمقراطية ، وإن كان بشكل محدود للغاية ، وهناك جوانب في العولمة يمكن الاستفادة منها من قبل الشعوب لخلق مزيد من الوعي بالديمقراطية ، ولكن المجتمع المصري يتضمن العديد من المعوقات التى تحد من اتساع هذه التأثيرات ، وأهم هذه المعوقات الأمية ، والتي تحرم مجتمعنا من العديد من أوجه الاستفادة من هذه التحولات في تغير واقعنا ".

إذا كانت الدراسة النظرية قد تناولت بالعرض والتحليل ، في أكثر من موضع ، التحولات العالمية الجديدة وعلاقتها بالديمقراطية وأبعادها المختلفة ، وانتهت إلى تزايد الربط فيما بين التحولات العالمية الجديدة وقضايا الديمقراطية داخل النظام العالمي الجديد - فإنه يصبح من الأهمية أن نتساءل عن أهم تأثيرات التحولات العالمية الجديدة ، على الديمقراطية في المجتمع المصري ، وبطرح هذا التساؤل على عينة الدراسة من مثقفى مصر ، اتضح أن عينة الدراسة تختلف فيما بينها حول الإجابة عن هذا التساؤل ، وأفرز تحليل البيانات الميدانية رؤيتين مختلفتين فيما بينهما :

الرؤية الأولى : يذهب أصحابها إلى أن التحولات العالمية الجديدة قد أثرت فعلاً على المجتمع المصري ، وذلك من خلال التحولات التي شهدتها السياسة الاقتصادية للمجتمع المصري ، ويتمثل ذلك في تبني مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، والتوجه نحو الخصخصة وبيع القطاع العام ، ومنح الحرية الكاملة للقطاع الخاص ، وهذا لم يفرضه الواقع الاقتصادي والاجتماعي المصري ، ولكن جاء متماشياً مع توجيهات المؤسسات الاقتصادية الدولية وضغوطها ، ومجمل هذه التحولات الاقتصادية أفرزت العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبقية ، التي عملت على إعاقة التطور الديمقراطي ، ويتمثل ذلك في بروز العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، والتي معها أصبح الاهتمام بالديمقراطية ليس هو الاهتمام الأول ، إضافة إلى تدهور أوضاع الطبقات الوسطى والفقيرة ، وهم أغلبية المجتمع المصري ، الأمر الذي انصرف معه اهتمام أبناء هذه الطبقات ، نحو الانشغال بالتعامل مع مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية ، وانصرافهم عن العمل والاهتمام بالقضايا السياسية ومنها الديمقراطية ، وذلك على العكس من تحسن نفوذ شرائح اجتماعية أخرى وتزايدها ؛ كرجال الأعمال ، وهؤلاء بدورهم لم

يؤدوا أي دور لتدعيم الديمقراطية أو تطويرها ، ولكن ذهبت كل جهودهم لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فحسب . يضاف لذلك ما يتصل بثورة الاتصالات والمعلومات ، هذه الثورة المهمة التى لم يكن لها تداعيات هامة بالنسبة للديمقراطية فى المجتمع المصري ، لما يتضمنه المجتمع المصري من معوقات تحد وتقلل من تأثيرات مثل هذه الثورة ، كالأمية ، وتدني المستويات التعليمية .

الروية الثانية : ويتفق أصحابها مع أصحاب الروية الأولى ، في أن التحولات العالمية الجديدة فرضت على مصر إحداث تغييرات عميقة وسريعة في سياساتها الاقتصادية ، ولكن يختلف أصحاب هذه الرؤية مع أصحاب الروية الأولى في أنهم يؤكدون على أن هذه التحولات أيضاً أثرت إيجابياً على الديمقراطية داخل النظام السياسي المصري ، ويدللون على رؤيتهم هذه ، من خلال أن المجتمع المصري ، وفي ظل هذه التحولات . شهد بروز قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل الخطابات الرسمية والشعبية على السواء ، وهناك تنامي لمؤسسات المجتمع المدنى المصري ، وهناك تعامل ايجابى من قبل النظام الحاكم مع الدعوة العالمية للديمقراطية ، ويتمثل ذلك في اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي تدعم التطور الديمقراطي ، ومنها اتساع مساحات الحرية والتعبير عن الرأي ، وإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان ، والأهم من ذلك كله أن ثمة تبلوراً لرأي عام وطني مصري تتزايد طموحاته في الديمقراطية يوماً بعد يوم .

ثالثاً : سبل تخطي أزمة الديمقراطية وطرق تفعيلها :

من خلال تقييم عينة الدراسة لواقع الديمقراطية ، بأبعادها الثلاثة في المجتمع المصري ، خلصت الدراسة الميدانية إلى النتيجة نفسها التي أكدتها الدراسة النظرية ، وهي أن الديمقراطية في المجتمع المصري تعايش أزمة .[1] ورغم موجة التطور الديمقراطي التى شهدها العالم منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين ، إلا أن المجتمع المصري خرج من هذه الموجة ، ومجمل إجراءات الانفتاح السياسي خلال العقدين السابقين لا ترقى إلى مقام الديمقراطية الحقيقية . لذلك جاء الباحث هنا ليطرح تساؤلاً حول السبيل الذي يمكن من خلاله الخروج من هذه الأزمة ، ومن ثم إعادة تفعيل الديمقراطية في الواقع السياسي والاجتماعي الثقافي المصري ، وذلك في ظل النظام العالمي الجديد الذي منح لقوى المركز الرأسمالي شرعية التدخل في شئون الدول تحت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان .

١- حول واقع الديمقراطية المصرية فى ظل التحولات العالمية الجددة انظر :

- الدراسة النظرية الفصل الثالث ، ص ص ١٨٨ – ٢٠٥

ومن خلال تحليل البيانات والمعطيات الميدانية ، التي جمعها الباحث من خلال المقابلات التى أجراها مع عينة من المثقفين المصريين ، خرج الباحث بملاحظة مهمة ، وهي أن المثقف المصري لا يملك رؤية متكاملة لكيفية إصلاح الواقع السياسى المصزي ، ولذلك وجد الباحث صعوبة بالغة فى تعامله مع البيانات التي جمعها حول هذه الفكرة ، ورغم ذلك يمكن التعبير عن رؤية المثقف المصري من خلال تلك الجوانب الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية والقانونية ، والتي تحتاج للإصلاح في المجتمع المصري ، من أجل تجاوز أزمة الديمقراطية وتحقيق ديمقراطية حقيقية ، وذلك كما ترى عينة الدراسة ، وذلك على النحو التالي :

(١) الجانب الاقتصادي :

ويتضمن هذا الجانب حسب رؤية بعض عينة الدراسة [١] ، أن تعمل الحكومة المصرية على تحقيق النمو والارتقاء الاقتصادي ، وانتهاج سياسة تنمية وطنية ترفع من قدرات المجتمع المصري الاقتصادية ، وتحد من العلاقات الاقتصادية اللامتكافئة مع المراكز الرأسمالية ، وتحقق قدراً مناسباً من النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، وهذا لا بد أن يتزامن مع دفع عملية التحول الديمقراطية ، وهذا من شأنه أن يوفر لأغلبية الطبقات الاجتماعية إمكانية ممارسة دورها في دعم التحول الديمقراطي للمجتمع .

(٢) الجانب السياسي :

ويتضمن هذا الجانب حسب رؤية عينة الدراسة مجموعة من الأبعاد وهي :

(أ) أن تعمل الأحزاب السياسية داخل المجتمع المصري على تجديد ذاتها وتطويرها ودمقرطة نفسها داخلياً ، وبذل الجهد من أجل إعادة ثقة المواطن المصري فيها .

(ب) أن تعمل الحكومة على ألا تلعب دور الرقيب على الأحزاب ، وتعتبرها – أي الأحزاب – شريكة لها في إدارة المجتمع ، وتحقيق مصالحه .

(ج) إنهاء كافة القيود التي تحول دون خلق مجتمع مدني فعال وقوي ، يتضمن العديد من المؤسسات والمنظمات التي تستوعب مختلف الطبقات الاجتماعية في مصر ، وأن يعمل هذا المجتمع المدني من أجل صالح المجتمع المصري ، سياسياً ، واقتصادياً ، وثقافياً ، واجتماعياً.

(د) إشاعة الحقوق المدنية والسياسية داخل المجتمع المصري ، وترسيخها داخل فكر سياسي جديد ، ينتهجه المجتمع المصري بأكمله عن قناعة وإصرار .

١- أصحاب هذه الرؤية الحالات أرقام : (١) ، (٢) ، (٤) . (٨) ، (١٠) ، (١١) ، (١٥) .

(هـ) أن تتحد كل القوى السياسية والاجتماعية ، من أجل إحداث تغيير جذري في معوق مهم أمام الديمقراطية في مصر ، ويمثل موروثاً تاريخياً ، وهو يرتبط بالدور المركزى للدولة داخل المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً .

(٣) الجانب الثقافي :

ويتضمن هذا الجانب إشارة عينة الدراسة ، إلى أن نجاح عمليات التحول الديمقراطى يتطلب أن تشمل الديمقراطية مختلف جوانب المجتمع كثقافة ، وكطريقة فى الحياة . وأسلوب لإدارة المجتمع ، ويتضمن تعميقها كقيم موجهة لسلوك الأفراد في المجتمع المصري ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال :

(أ) أن يكون هناك توجه شامل داخل المجتمع المصري . للاهتمام بالديمقراطية من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية ، ابتداء من الأسرة إلى المدرسة والجامعة لتطول كافة المؤسسات الاجتماعية .

(ب) العمل على صناعة جهاز إعلامي حر ، يتم بمقتضاه كفالة حرية تدفق المعلومات وتناول جميع الآراء باختلاف توجهاتها ، فى إطار من حرية الرأي والتعبير ، والحفاظ على التعددية ، وإقرار التسامح داخل المجتمع .

(ج) العمل على مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تعوق نشر الثقافة السياسية المدنية وتدعيمها وأهمها ؛ الأمية والقضاء على أنساق القيم والتقاليد والعادات ، التي تتميز بالخنوع والاتكالية ، والعمل على صياغة قيم وثقافات جديدة ، يكون جوهرها إيماناً حقيقياً بالديمقراطية .

(٤) الجانب القانوني :

وفي إطار هذا المحور ، تؤكد عينة الدراسة على ضرورة أن يعمل المجتمع المصري على تطوير النظام الدستوري ، والقانوني الذي يحكم الأوضاع السياسية في مصر ، وذلك بما يتيح ويمهد المجتمع المصري ، لما هو فى صالح نمو وتطور الديمقراطية ، وتجذير وكفالة وجودها بحكم وضمان القانون والدستور ، وهذا يحقق وجوداً حقيقياً وفعالا للأحزاب ، وللمجتمع المدني ، ويوفر نظاماً انتخابيا حراً ونزيهاً ، وذلك في ظل مجتمع يتم فصل الاختلاف فيه ، من خلال هيئة قضائية حرة .

(٥) الأوضاع والتحولات العالمية :

يشير عدد من عينة الدراسة إلى أن الظروف العالمية الراهنة ، يجب ألا يتم التعامل معها من منطلق أهدافها الخفية التي قد لا تكون في صالح المجتمع المصري بصفة خاصة والمجتمع العربي بصفة عامة ، وذلك لأن هذه الظروف والتحولات العالمية تمثل تشجيعاً

للديمقراطية وتجعلها ضرورة للتعامل داخل النظام العالمي الجديد ، من هنا يجب استغلال كل التحولات الخارجية هذه ، بشكل واع يحقق المصلحة الداخلية للمجتمع المصري ، وهذا بالضرورة يستلزم تضافر جهود النخبة السياسية والمثقفة ، من أجل تحقيق ذلك .

وهذه الرؤية السابقة ، والتى تم استخلاصها من مختلف عينة الدراسة ، يمكن التدليل عليها من خلال نماذج من نصوص بعض الحالات ، وذلك على النحو التالي :

تقول الحالة رقم (١) :" أهم طريق للديمقراطية في مصر ، أن تكون هناك عملية إصلاح شاملة الناحية الاقتصادية ، لأن هذا هام جداً ، ويتوازى ذلك مع عملية إصلاح حزبى . فالأحزاب في مصر مقصورة على المقار والمكاتب والصحافة فقط ، بمعنى أنها معزولة عن تغيرات الواقع المصري ومعزولة عن الجماهير وأدى هذا إلى اللامبالاة السياسية لدى المصريين ، وتنامي صور سلبية عديدة عن الأحزاب ، لا بد من تجاوز هذا كله من خلال تفعيل الأحزاب ، حتى ولو كان ذلك من خلال إلغاء الأحزاب القديمة ، وترك حرية تكوين الأحزاب للجميع دون قيود وبكفالة قانون جديد للأحزاب ، إعادة العلاقة بين الأحزاب والجماهير ، والعمل على محاربة الموروث التاريخي في الثقافة المصرية والذي لا يتلاءم مع الديمقراطية وجوانبها العديدة ، ودمج ثقافة الديمقراطية ، وجعلها مادة دائمة في النظم التعليمية والإعلامية ، كل ذلك في إطار مشروع تشاركي وطني .. فليكن الجميع في خدمة مصالح المجتمع ونعمل سوياً من أجل هذا ".

وتقول الحالة رقم (٢) :" نعمل على حل المسألة الاقتصادية ، وهي معضلة تقف ضد الديمقراطية ، لأن المصري يعاني من أزمة معيشية ، وفي ذات الوقت نواجه غياب الديمقراطية في مؤسسات المجتمع التي تشكل الوعي السياسي والاجتماعي للناس في مصر لأن الديمقراطية الحقيقية في الحكم لا تأتي إلا من خلال ديمقراطية حقيقية على صعيد المجتمع ومؤسساته وأنظمته ، لأن هذه المؤسسات هي القادرة على إعادة تشكيل بنية الثقافة السياسية بالشكل الذي يجعل الديمقراطية إحدى عناصرها الأولى . وأنا هنا أؤكد على ضرورة فك طلاسم التبعية ، لأن الغرب لا يريد لنا ديمقراطية ، ولا يريد لنا الوصول لصيغة تحول ذاتي نحو الأفضل ؛ لأنه يريدنا أتباعاً .. أتباعاً فحسب ".

وتقول الحالة رقم (٣) :" الثقافة هي نسق من القيم والأفكار والمعتقدات ، وينبغي أن تتجسد في سلوك الإنسان ، والثقافة الديمقراطية لا تأتي إلا من خلال التربية والتنشئة في الأسرة والمدرسة والجامعة والحزب السياسي والنادي ، لذلك فإن جزءاً هاماً من الثقافة السياسية نظري يكتسبه الفرد من وسائل الاتصال والإعلام على شكل معلومات ، لكن

الجانب الأهم منها هو التنشئة والتربية السياسية والتي تشارك فيها كل المؤسسات بهدف تعميق الديمقراطية في سلوك الإنسان المصري وهذا ليس صعباً ".

وتقول الحالة رقم (٤) :" علشان نحول الديمقراطية الشكلية الموجودة في مصر لديمقراطية حقيقية يجب علينا حل المسألة الاقتصادية ، مع استكمال مرحلة حرية الرأى والتعبير والتعدد الفكري ، وتدعيم ذلك وإقراره فى جميع المؤسسات الصحفية والإعلامية ، لبث قيم الديمقراطية ونشرها في المجتمع ، ومواجهة مشكلات هامة كالأمية بمختلف مستوياتها وصولاً لمحو أمية المجتمع في إدراك حقوقه المدنية والسياسية ، وهذه الأخيرة يجب كفالتها أيضاً بالقانون ، وهذا يستوجب تعديل القوانين التي تعوق التطور الديمقراطي ، وتعديل الدستور بطريقة تكفل قيام تعددية حقيقية ، وإقرار للحقوق والواجبات ، ومنح سلطات واسعة للقضاء ".

وتقول الحالة رقم (٥) :" فيما يخص التعددية الحزبية فى مصر ، هناك شيء يقع على كاهل الأحزاب نفسها ، وهي ضرورة أن تعمل هذه الأحزاب أولاً من أجل تبنى الديمقراطية داخلها ، وصياغة برامج جديدة تتوافق مع هذا الزمن الذي نعيش فيه ، وتحسين هياكلها وبث دماء جديدة شابة داخل كوادرها السياسية ، ومن ناحية أخرى يجب على النظام الحاكم منح الأحزاب الحريات الكاملة ، حتى تلتحم بالمجتمع وتتعامل مع الواقع الاجتماعي بشكل يدعم ويقوي دورها ، وفيما يخص المجتمع المدني لا بد من تمهيد الطريق أمامه ليشارك كند رئيسي للحكومة في تطوير وخدمة المجتمع ، يضاف لذلك شيء مهم وهو أن يعمل الجميع وخاصة المثقفين ، من أجل تطوير وتنقية الثقافة السياسية الشعبية بما يجعلها تتضمن مركبات إدراك الناس لحقوقها المدنية والسياسية ودفعهم للمشاركة في إدارة الدولة ، وكل هذا في جو عام تسيطر عليه المكاشفة والشفافية والصدق ".

وتقول الحالة رقم (٦) :" لازم نستغل ما فرضته التحولات العالمية الجديدة من تراجع في دور الدولة الاقتصادي فى القضاء على إرث تاريخي يمثل معوقاً كبيراً أمام الديمقراطية فى مصر وهو مركزية الدولة ، وإقامة حد فاصل مع الموروث التاريخي سياسياً ثقافياً ، وهذا يتطلب صياغة مشروع ثقافي وسياسي ، يمنح العقل المصري كل حرية ، من أجل إيجاد مكان لمصر داخل المنظومة العالمية ، وبقدر ما تنسحب الدولة ، ونقضي على مركزيتها ندفع للأمام مؤسسات المجتمع المدني لتملأ الفراغ بدورها السياسي والاقتصادي والثقافي ، الذي يدعم الديمقراطية ".

وتقول الحالة رقم (٧) :" طالما أن هناك أزمة ديمقراطية في مصر ، على مستوياتها التي تحدثت عنها من قبل ، أحب أيضاً أن أضيف أن الأزمة الاقتصادية في مصر تتحكم في

صورة وأبعاد أزمة الديمقراطية في مصر ، ومن الضروري تجاوز هذه الأزمة ، وفي ذات اللحظة نعمل على تنمية قوى اجتماعية معينة ، ووصولها إلى حد يسمح بأن تكون الديمقراطية هي خيارها الوحيد ، وهذه القوى تتمثل في المجتمع المدني بما فيها الأحزاب ، وهذا ممكن فى ظل ظروف مواتية عالمياً ومحلياً ، لذلك أنا أحب أن أؤكد على أنه لابد من إدراك الجميع بأن هذه اللحظة التي نعيشها الآن ، هي لحظة تاريخية لن تتكرر من أجل إقرار وتدعيم الديمقراطية ، ولابد أن تدرك النخب السياسية ذلك . كما تدركها أيضاً النخبة المثقفة والجماهير ".

وتقول الحالة رقم (٨) :" لابد من ضرورة العمل على النمو الاقتصادي وإصلاح الواقع الاقتصادي المصري متلازماً هذا الفعل مع دفع عملية الديمقراطية ، لأن تجاوز واقعنا المتأزم لن يكون إلا من خلال ديمقراطية حقيقية ، وهذا التجاوز للأزمة الاقتصادية سوف يهيئ مناخاً دافعاً ومقوياً للديمقراطية لأن المصري لو أطمأن على حياة كريمة له فإن هذه الحياة سوف تمنحه الوقت والرغبة للمشاركة في المجتمع ، وتجاوز هذه الأزمة الاقتصادية سوف يذوب الطبقات الاجتماعية ، ويقلل حدة التفاوتات ، ولابد من تفعيل دور المجتمع المدنى كشريك للحكومة في هذا البلد ، وتحقيق استقلالية الجهاز الإعلامي بما يتيح له أن يكون مسرحاً لإقرار مبادئ التعددية والتسامح وحرية الرأي والتعبير وقبول الآخر ، وهذا من شأنه نشر وتدعيم الثقافية السياسية والمدنية التي نحن أحوج إليها الآن من أي وقت مضى ".

وتقول الحالة رقم (٩) :" لابد أن نتعامل مع شيئين لتخطي أزمة الديمقراطية في مصر :

الأول : هيمنة الدولة المركزية في مصر على مقدرات المجتمع هيمنة كاملة ، دون أن تترك أي مجال تعمل فيه الأحزاب أو المجتمع المدني بمختلف مؤسساته .

الثاني : الاستفادة مما هو خارجي من أجل تحقيق مصلحة الداخل ، فثورة الاتصالات والمعلومات يمكن من خلالها نشر قيم التسامح وحرية الرأي والتعبير والتعددية ، حتى تصبح مثل هذه القيم سلوك الإنسان المصري وجزءاً من تكوينه .

ولابد أن يعرف الجميع أن بناء الديمقراطية لن يتم إلا من خلال الحركات الشعبية الوطنية لصالح بناء نموذج وطني لإدارة الحكم والمجتمع ، ويعبر عن الصالح الوطني العام ومصالح الطبقات الوسطى والشعبية ، ولابد من إلغاء العمل بقانون الطوارئ مطلقاً ، ومنح حرية كاملة لعمل المجتمع المدني ، والعمل على خلق نظام حزبي أكثر فاعلية ، مستنداً على بنية اجتماعية أساسية تدعم من وجوده ".

وتقول الحالة رقم (١٠) :" لأن الديمقراطية في أزمة ، فلابد من معرفة أسبابها : والسبب الأول أن المصريين دائماً يهتمون بإشباع حاجاتهم الاقتصادية أولاً ، فلابد من تحقيق أمان اقتصادي لجميع الأفراد وإصلاح أحوالهم ، من أجل إعادة الثقة بينهم وبين النظام السياسى والمجتمع بأكمله ، وهذا يتبعه إصلاح أحوال الطبقات الاجتماعية في مصر وخاصة تلك التي تعاني ، وهذا كله في صالح الديمقراطية ، يضاف لذلك أن تجاوز حالة اللامبالاة السياسية في مصر يمكن من خلال دعم نشاط وفاعلية المجتمع المدني ، وذلك من خلال القانون ، وهذا سوف يكون له أثر في نشر الديمقراطية داخل المجتمع ، لأن إدارة المجتمع لابد أن تكون تشاركية ما بين مختلف القوى المؤسسية والاجتماعية ".

وتقول الحالة رقم (١١) :" لو أردنا تطور ديمقراطي مستديم ، فإن هذا بالضرورة يحتاج منا العمل جميعاً من أجل :

- الارتفاع بمستوى التطور الاقتصادي للمجتمع كله .
- الارتفاع بمستوى التعليم .
- عمل مشروع ثقافي لتدعيم قيم الديمقراطية المختلفة ، من خلال المؤسسات الاجتماعية والجهاز الإعلامي ، وهذا الأخير لابد من تحريره أولاً ، لأنه وببساطة إذا لم يرتفع الدخل وتتحسن مستويات المعيشة في مصر ، مع الاهتمام برفع مستويات التعليم والثقافة ، فإن الوضع القائم سوف يظل كما هو دون تغير .
- والأحزاب في مصر لابد لها أن تعمل على الارتقاء بنفسها داخلياً وتبني الديمقراطية الداخلية .
- لابد أن تمتنع الحكومة عن لعب دور الرقيب ، وتسمح للقوى الأخرى بأن تلعب معها دوراً في النهوض بالمجتمع ".

وتقول الحالة رقم (١٢) :" الديمقراطية في مصر أمامها معضلات يجب إزالتها وبأسرع وقت وهي :

- القضاء على مركزية الدولة وسيطرتها وتدخلاتها .
- البعد عن إعادة إنتاج الماضي ، وذلك من خلال القطيعة الثقافية مع الموروث التاريخي للمجتمع المصري .
- تهيئة الأفراد وتوعيتهم من خلال كل المؤسسات الاجتماعية والمدنية بقيم وأفكار وثقافة الديمقراطية ، وهذا ممكن شريطة الإصرار والإخلاص ، ولابد أن يعمل الجميع من أجل هذا دون البحث عن أهداف وغايات شخصية .

- إتاحة حرية التنظيم للأفراد ، ورفع القيود القانونية عن تشكيل الأحزاب وعدم ممارسة سلطة عليها .

وتقول الحالة رقم (١٣) :" لتفعيل الديمقراطية في مصر أنا أرى أنه لابد من :

- تدريب وتعليم وتثقيف أفراد المجتمع بالقيم المؤيدة للديمقراطية ، وإعطائهم الحق في ممارسة هذه القيم كحق أساسي من حقوقهم ، وذلك من خلال كل مؤسسات المجتمع .
- تطوير النظم القانونية التي تحكم الأوضاع السياسية في مصر فقانون الأحزاب يحتاج لتطوير في صالح مزيد من الديمقراطية ، وقانون الجمعيات يحتاج لتطوير أيضا.
- العمل على فك الارتباط بين القوى الاجتماعية المصرية والتهميش بمعنى جمع كل قوى مصر الاجتماعية في أطر سياسية ومنظمات ، لمعرفة رؤيتهم وسماع أصواتهم ومطالبهم والعمل على إدماجهم في الدولة والمؤسسات المدنية ، من أجل أن يعمل الجميع بما يحقق تقدم المجتمع ."

وتقول الحالة رقم (١٥) :" لابد أن يتفق الجميع حكومة ومعارضة وشعب على ضرورة العمل من أجل ديمقراطية حقيقية ، ويلتزم الجميع ، ويكون هناك إصرار على تطوير وترشيد أساليب الإدارة والحكم وتوفير الضمانات التي تساعد على تحقيق نظام انتخابي نزيه وتدعيم مؤسسات المشاركة السياسية ، ويتلازم هذا مع ثلاثة أشياء :

أولاً : الارتقاء بمستوى حياة الأفراد اقتصادياً ، ومواجهة حل المشكلات الاقتصادية وبقدر من الشفافية والوضوح .

ثانياً : مواجهة مشكلات تعوق الثقافة السياسية المدنية ، وأهمها الأمية والتي تحرم الإنسان من الوعي بحقوقه .

ثالثاً : القضاء على الأنساق التقليدية من قيم وعادات تتميز بالخنوع والاتكالية ، وصياغة قيم وثقافات جديدة يكون أساسها إيماناً عميقاً بالديمقراطية ."

وتقول الحالة رقم (١٦) :" من الضروري أن يفيق المجتمع المصري ، بمعنى أن يبني مؤسساته السياسية بالطريقة الدستورية التي تحترم الحريات والديمقراطية ، ولابد من التحرك نحو ديمقراطية حقيقية ، حتى يكون لنا مكانة وسط عالم متحول ، ولابد من مواجهة مشكلاتنا التي تعوق تجذير الثقافة المدنية التي نحتاج لها في هذه المرحلة وهي مشكلات الأمية والفقر ، وهذه مشكلات خطيرة ، لأنها تدفع الناس بالانشغال بلقمة العيش عن أي شيء آخر ، وإذا كان الإعلام قد لعب دوراً في تشويه الثقافة السياسية المصرية حتى

أصبحت عائق أمام الديمقراطية ، فإنه يمكن أن يلعب دوراً مناهضاً لذلك ، من أجل تدعيم ثقافة الديمقراطية من أجل أن يكون في خدمة جميع أفراد المجتمع حكومة ومعارضة وأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد جميعاً من أجل تحقيق مصالح الكل وليس الترويج لأفكار ورؤى بعينها وحرمان الأغلبية من استخدامه ."

وتقول الحالة رقم (١٧) :" على الدولة أن توسع من دور المجال العام ، والعمل على إجراء إصلاح دستوري يتجه نحو مزيد من الشفافية والانفتاح بجانب توفير الضمانات ضد الفساد ، وأن تعمل الدولة على تجديد الثقة بينها وبين المجتمع المدني ، وأن تهب الأخير ما يضمن له حقه في ممارسة دور فعال دون رقابة على حركته ، والرقابة تكون فقط على من يفعل فعلاً عنيفاً يضر بالآخر مهما كان هذا الآخر ، ومنح الأحزاب قوة قانونية ، وأن تعمل الأحزاب على إصلاح نفسها وتجديد نخبها وقياداتها ، واستقرار برامجها من الواقع الداخلى والوضع العالمي المتغير ، والالتحام بالشعب ، لتعبر عنها . حتى لا ينصرف الأفراد عنها وألا يكون الحزب قبلياً أو يدين بالولاء الشخصى لإنسان معين ، ولابد أن تعمل الاحزاب على أن تكون معبرة عن القوى الاجتماعية والشعبية ، ولا تعبر فقط عن رؤية شخص أو أكثر . ولابد من العمل على استيعاب كل القوى السياسية داخل النظام السياسي ، والسماح للجميع بالعمل من أجل المجتمع ."

كان العرض السابق يمثل رؤية أغلب عينة الدراسة ، باستثناء الحالة رقم (١٤) ، والتي يرى صاحبها أنه من الضروري تفعيل الديمقراطية في المجتمع المصري ، ولكنه يعتقد بشكل نهائي أن فرص النجاح نادرة ، وهذه مشكلة ليست خاصة بالمجتمع المصري فحسب ولكنها تطول كافة دول العالم النامي . وتقول هذه الحالة في ذلك :

" الشيء الحقيقى أن مختلف أبعاد الديمقراطية في مصر محتاجة لتفعيلها ، والعمل على تجاوز أزمتها ، ولكن فرص النجاح محدودة ، بل نادرة ، ودي مشكلة دول العالم الثالث كلها مش مصر بس ."

رابعاً : خلاصة تحليلية :

أولاً : تناولت الدراسة خلال هذا الفصل قضية تقييم المثقف المصري ، متمثلاً في عينة الدراسة لواقع الديمقراطية وأبعادها في المجتمع المصري ، وأتضح من خلال هذا الفصل ، أنه فيما يخص رؤية عينة الدراسة لتجربة التعددية الحزبية المصري ، أن هناك إجماعاً بين حالات الدراسة على أن التعددية الحزبية المصرية في الوقت الراهن ، هي عبارة عن تعددية شكلية وتعاني العديد من الأزمات ، إضافة إلى أنها مصابة بألوان من الركود والجمود .

ولقد جاءت هذه النتيجة التي انتهت إليها الدراسة من تحليل المعطيات الميدانية متفقة تماماً مع ما انتهت إليه الدراسة النظرية في هذا الصدد .[١] ولذلك فإنه بالاعتماد على التحليل النظري ، والدراسة الميدانية ، يمكن للدراسة الراهنة توصيف التعددية الحزبية المصرية ، من خلال ما أشار إليه " ألموند " و " ديفرجيه " حينما تحدثا عن " الحزب المسيطر" Dominant Party حيث إن التجربة المصرية أقرب لهذا المفهوم ، حيث هناك الحزب الوطني الحاكم يتصدر المقدمة ومنذ سنوات طويلة ، وتقف بعيداً عنه مجموعة من الأحزاب الأخرى ، غير الفاعلة .[٢]

وفيما يرتبط برؤية عينة الدراسة للمجتمع المدني في مصر ، أفرز تحليل البيانات الميدانية ، أن الاتجاه الغالب بين عينة الدراسة ، يؤكد أصحابه أن المجتمع المدني المصري يتضمن عدداً كبيراً من المؤسسات ، ولكن معظم هذه المؤسسات غير فاعلة ، وليس لها دور واضح وفاعل في الواقع السياسي المصري . وهذا يرجع إلى أن هذه المؤسسات تعمل في مناخ سياسي يتضمن العديد من القوانين والضوابط التي تعرقل تطور هذه المؤسسات ، إضافة إلى العديد من التشوهات الداخلية لهذه المؤسسات .

ورؤية أصحاب هذا الاتجاه تتفق مع ما ذكره أحمد حسين حسن " ومؤداه أن المجتمع المصري شهد خلال حقبة التسعينيات تحولات اقتصادية واجتماعية ، ترتب عليها شل فاعلية المجتمع المدني المصري . [٣]

وهنا تؤكد الدراسة الراهنة على شيء مهم . وهو أنه على الرغم من اندماج الدولة المصرية مع العولمة وعملياتها الاقتصادية ، وتبني سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة إلا أن هذا كان يستلزم ، أن تعمل الدولة على تعميق اللامركزية ، وعلى حد قول " جيدنز" Giddens يجب أن تعمل الحكومة والمجتمع المدني كشريكين في إدارة المجتمع [٤] ، وهذا أيضاً ما يؤكده " ستيفين مكبريد" Stephen Mcbride عندما أشار إلى أنه مع العولمة يصبح من الضروري أن تتقاسم الحكومة والمجتمع المدني الاهتمام بإدارة الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع ، على أن يضطلع المجتمع

١- انظر في ذلك : الدراسة النظرية ، الفصل الثالث ، ص ص ١٩١ – ١٩٥ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول أنماط وصور الأحزاب ، انظر :

- أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ص ١٣١ – ١٧١

٣- أحمد حسين حسن ، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني المصري ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٨ – ١٥٣ .

٤- أنتوني جيدنز ، الطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

المدني بالجزء الأكبر .[١] وهذه الرؤية السابقة ، تخالف أصحاب الاتجاه الثاني داخل عينة الدراسة ، والذين يشيرون إلى أن المجتمع المدنى يمثل في الوقت الراهن أنشط الأدوات السياسية ، وأنه يؤدي دوراً في تدعيم الديمقراطية في المجتمع المصري .

والدراسة الراهنة ، وأمام هاتين الرؤيتين المختلفتين ، تؤكد على أن الآونة الأخيرة شهدت اهتماماً بالمجتمع المدني المصري ، وتناولت الدوائر السياسية والعلمية والإعلامية قضايا المجتمع المدني بشيء من الاهتمام ، وصاحب ذلك تطوراً عددياً في مؤسسات المجتمع المدني المصري ، ويأتي هذا متماشياً مع طبيعة ما فرضته التحولات العالمية من اهتمام بالمجتمع المدني ، وما اقتضته التحولات الاقتصادية في مصر من تراجع في دور الدولة ، الأمر الذي استلزم بروز المجتمع المدنى ، إلا أن الواقع الاجتماعي والسياسى المصري يعكس حالة من انعدام الثقة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ، خاصة تلك المؤسسات الذي ظهرت في الآونة الأخيرة ، والتى انصب اهتمامها بقضايا وحقوق يساندها المجتمع المدني العالمي ، ومن شأنها تدعيم التشظي داخل المجتمع المصري ، وخلق الصراع والتوتر ، وليس من شأنها تدعيم الديمقراطية ، ومثال ذلك الاهتمام بحقوق الأقليات وبحقوق المرأة ، والتعامل مع هذه الفئات على أنها تشهد حالة من القهر والظلم داخل الواقع المصري . وهذا ما يدفع الدراسة الراهنة إلى الإشارة إلى أن بعض مؤسسات المجتمع المصري تتكامل مع مصالح القوى الرأسمالية ، وليست مع مصالح وواقع المجتمع المصري ، وما تؤكده الدراسة يأتي متماشياً مع ما يؤكده " أحمد زايد " من خلال حديثه عن طبيعة أدوار العولمة : حيث يقول : " الدور الذي تلعبه العولمة لا في تحطيم الثقافات الوطنية ، وإنما في إدخالها في عالم من الصراعات التناقضات التي تجعل كل ثقافة يطحن بعضها بعض ويأكل بعضها بعض ، في الوقت الذي تستنزف فيه ثرواتها وتستهلك فوائضها . [٢] ويتفق هذا أيضاً مع أشار إليه " علي ليلة " ، ومؤداه : أن العولمة تعمل على تفكيك العالم بقسوة ، وهذا التفكيك قد يعني عزل جماعات المجتمع عن بعضها لبعض أغلبية أو أقليات ، حتى يصبح الجميع – خارج حدود الدولة – على خريطة العالم أقليات [٣]

وفيما يرتبط بقضايا حقوق الإنسان وحرياته في الواقع المصري ، أوضحت الدراسة بأن هناك اختلافاً واضحاً بين حالات الدراسة ، حيث إن هناك اتجاهاً يرى أصحابه أن الواقع

---

[1]- Stephen Mcpride, Globalization and its Discontents. Macmillan Press. London. 2000, P . 16 .

٢- أحمد زايد ، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية ، عالم الفكر ، المجلد ٣٢ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، ص ٢٧ .

٣- علي ليلة ، تأكل الرفض الشبابى ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

المصري يشهد اهتماماً رسمياً بقضايا حقوق الإنسان وحرياته ، إلا أن الواقع الاجتماعي والسياسي يشهد أيضا غياب العديد من الضمانات القانونية والدستورية والثقافية ، والتي من شأنها تعطيل التطور الإيجابي لقضايا حقوق الإنسان وحرياته .

وبالإضافة لما سبق ، هناك اتجاه آخر يذهب إلى أن قضايا حقوق الإنسان وحرياته في المجتمع المصري تشهد تدهوراً حاداً .

ويمكن للدراسة الراهنة أن تفسر هذا الاختلاف في رؤى عينة الدراسة ، علي ضوء أن الاهتمام الرسمي والشعبي بقضايا حقوق الإنسان وحرياته في الواقع المصري ، لم يأت من خلال إيمان حقيقي من قبل مختلف القوى السياسية والاجتماعية في مصر ، وإنماء جاء ذلك خضوعاً وتماشياً مع خطابات دول المركز الرأسمالي ، التي تروج وتدافع عن هذه المنظومة من القضايا ، إضافة إلى أن مثل هذه المنظومة من الحقوق والحريات لم تجد لها داخل الواقع الاجتماعي المصري ، الضمانات الثقافية والتاريخية التي تعمل على تدعيمها كحق أساسي ، ويمكن التدليل على هذه الرؤية من خلال فحص نوعية الحقوق التي يتم الترويج لها ، فهناك اهتمام بحقوق الأقليات ، وحقوق المرأة ، خاصة تلك الحقوق التي تتعارض مع العديد من الموروثات الثقافية والقيم الدينية للمجتمع المصري . أما بالنسبة لمآلات التدهور التي تشهدها قضايا حقوق الإنسان وحرياته في الواقع المصري ، فإنه يمكن أن تفسر على ضوء أن السياسات الاقتصادية التي تبنتها مصر أخيراً ، والتي أفرزت العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، والتي يعاني منها قطاعات عريضة من المجتمع المصري وخاصة أبناء الطبقتين الوسطى والفقيرة – استوجبت أن تواجهها الحكومة بشيء من القوة والعنف ، وهذا يترتب عليه في أحيان كثيرة انتهاك أية حقوق وحريات .[1]

ثانياً : وفيما يختص برؤية عينة الدراسة لتأثيرات التحولات العالمية الجديدة على المجتمع المصري . تبين أن هناك إجماعاً كاملاً بين عينة الدراسة ، على أن التحولات العالمية الجديدة أثرت على التكوين الاقتصادي المصري ، ويتمثل ذلك في تبني مصر لبرنامج الإصلاحي الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتوجه نحو الخصخصة وبيع القطاع العام ، ومنح الحرية الكاملة للقطاع الخاص وإقرار حق الملكية الفردية ، وهذا التحول في السياسة

١- انظر في ذلك :

- أحمد عبد الله ، سيادة الدولة الوطنية في ظل التغيرات العالمية ، مرجع سابق ، ص ١٩ .
- أحمد زايد ، خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري ، دار القراءة ، دبى ، ١٩٩٢ ، ص ١٧١ .
- مجموعة من الباحثين ، الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز ابن خلدون ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

الاقتصادية المصرية لم يفرضه الواقع الاقتصادي – الاجتماعي المصري ، ولكن جاء استجابة لتوجيهات وضغوط المؤسسات الاقتصادية العالمية .

وهذه النتيجة تأتي متفقة مع العديد من الدراسات . منها على سبيل المثال دراسة " حسنين توفيق إبراهيم " عن الإصلاح الاقتصادي ، والتى أكد فيها أن بعض الدول العربية شرعت خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن السابق ، في تطبيق برامج وسياسات للإصلاح الاقتصادي وذلك بضغوط – مباشرة وغير مباشرة – من قبل الصندوق والبنك الدوليين . (١)

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع ما أشار إليه " محمود جاد " في دراسته عن البناء السياسي في القرية المصرية ، ومؤداه أن مصر قد قامت – وتحت ضغوط دولية عدة – باتخاذ الإجراءات القانونية التي تقضي بتحريرها للاقتصاد المصرى . (٢)

كما أن هذه النتيجة تختلف مع العديد من الدراسات ، التي يؤكد أصحابها أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر ، قد جاء نتيجة لبعض الازمات الداخلية ، وكذلك لضرورة تقتضيها الأوضاع الاقتصادية للمجتمع المصري ، ودور المؤسسات الاقتصادية العالمية اقتصر على مساعدة مصر فى تنفيذ هذا البرنامج . (٣)

وإذا كانت النتيجة السابقة تتفق مع بعض الدراسات وتختلف مع البعض الآخر ، فإن الدراسة الراهنة تؤكد على أن تاريخ الدولة المصرية يعكس في معظم حقبه ، حقيقة أن الدولة في مصر دولة تابعة ، تعتمد في جزء من مواردها المالية على القروض والمنح الخارجية ، وخاصة من دول المركز الرأسمالي وهذه الحقيقة التاريخية (٤) منحت لدول المركز حق التدخل في صياغة العديد من السياسات التي تتبناها مصر ، إضافة إلى أنه في ظل العولمة وعملياتها المختلفة ، تزايد نفوذ المؤسسات الاقتصادية العالمية ودورها في

١- حسنين توفيق إبراهيم ، الاقتصاد السياسى للإصلاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٢- محمود جاد ، البناء السياسي في إحدى قرى الصعيد ، مرجع سابق ، ص ٨٨ . انظر أيضاً :

- زينب رضوان ، صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٧ .

٣- انظر في ذلك : - محمد سعيد عبد المجيد ، المتغيرات الدولية الجديدة ومستقبل التنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٨٨

- بهجت محمد أبو النصر ، الإصلاح الاقتصادي وقضية التنمية البشرية . ضمن أعمال المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشبان ، " مستقبل المجتمع والتنمية في مصر ، تحرير عبد العزيز شادى ، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥١ .

٤- لمزيد من التفاصيل حول الدور التاريخى لدول المركز الرأسمالي في المجتمع المصري انظر :

- الدراسة النظرية ، الفصل الثاني ، ص ص ٧٩ – ١٣٩ .

صياغة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول النامية .[١] وهـذا أيضـا يؤكـده " غـازي الصوراني " بقوله إن السياسة الاقتصادية والتجارية للدول المستقلة فـي ظـل العولمـة ، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم ، أصبحت شأنا دولياً ، أو معولماً ، وليست عمـلا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة .[٢]

وإذا كان هناك اتفاق بين حالات الدراسة على أن التحولات العالمية الجديدة قد أثـرت بشكل واضح على التكوين الاقتصادي المصري ، وهذا بدوره أفرز العديـد مـن التغيـرات الاجتماعية والثقافية ، فإن ثمة اختلافاً ما بين حالات الدراسة ، فيما يختص بتأثير التحولات العالمية الجديدة على الديمقراطية في المجتمع المصري ، ويتجسد هـذا الاخـتلاف ، فـي الاتجاه الأول الذي يذهب أصحابه إلى أن التحولات الاقتصادية التى شهدها المجتمع المصري قد أفرزت العديد من التعيرات التي عملت على إعاقة الديمقراطية المصرية ، وتتمثل هـذه التغيرات في بروز العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، والتي معها أصبح الاهتمام بالديمقراطية ليس هو الاهتمام الأول ، وذلك مثال مشكلات تزايد معدلات الفقـر ، وتفشـي ظاهرة البطالة ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الوسطى والفقيرة ، مما دفع أبناء هذه الطبقات إلى الانصراف عن العمل والاهتمام بالقضايا السياسية ، هذا كله في حين تحسن وتزايد النفوذ الاقتصادي لشرائح اجتماعية أخرى ، مثال رجال الأعمال ، ولكن أولئك انصرف كل جهدهم نحو تحقيق مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية ، والعمـل علـى استمرار الوضع القائم حفاظاً على امتيازاتهم الاقتصادية والسياسية التـي تحققـت لهـم ، ولذلك لم تكن الديمقراطية ضمن اهتماماتهم .

وفيما يتصل بثورة الاتصالات والمعلومات . فإن هذه الثورة لم تكن لها تداعيات هامـة بالنسبة للديمقراطية في المجتمع المصري ، لما يتضمنه المجتمع المصري من معوقات تحد من تأثيرات مثل هذه الثورة ، وذلك كالأمية ، وتدني المستويات التعليمية .

وتحليل رؤية الاتجاه السابق ، يستوجب الإشارة إلى أن أصحاب هذا الاتجـاه يمثلـون الاتجاه الغالب في العينة ، إضافة إلى أنهم – أي أصحاب هذا الاتجاه – ينتمون لأكثـر مـن اتجاه فكري ، فحالات هذا الاتجاه تتوزع على التيار اليساري ، والتيار النقـدي ، والتيـار الإسلامي . ويمكن التأكيد على رؤية أصحاب هذا الاتجاه ، من خلال ما أكده " حسنين توفيق

١- مصطفى كامل السيد ، العولمة والتحول الديمقراطي . مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

٢- عازي الصورانى ، العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٢٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يوليو ٢٠٠٣ ، ص ١٠٣ .

إبراهيم " بقوله : إنه في الوقت الذي تستمر فيه مصر في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ، فإن عملية التطور الديمقراطي تتسم بالتذبذب وتفتقد إلى سمة التراكمية . [١]

ويفسر " محسن عوض " هذه الظاهرة فيقول : سبب عدم وضوح الآثار الإيجابية على الديمقراطية في الوطن العربي ، هو أن في كل الأحوال ظل تعامل المنطقة العربية مع مدخلات العولمة انتقائياً ، فبينما أظهرت استجابة متعجلة وعميقة لشروط الاندماج الاقتصادي في السوق العالمي ، فقد أظهرت استجابة حذرة ، وربما رافضة لبعض الحريات وأبعاد الديمقراطية . [٢]

ولكن هذا الوضع لا يرجع للاستجابة الحذرة فحسب ، ولكن هناك أيضاً ، ما يشير إليه " وليد عبد الحى " قائلاً : إن المؤسسات الاقتصادية العالمية ضغطت على الدول العربية لتبنى برامج وسياسات اقتصادية معينة ، تعمل على تكييف البنية الداخلية لهذه المجتمعات لحساب البنية الخارجية في دول المركز الرأسمالى . [٣] معنى هذا إدماج الدول العربية فى النظام العالمى من موقع التبعية ، وظروف التبعية ومختلف صورها ، لا تهيئ الجو لنظام ديمقراطى تستطيع فيه الجماعات المختلفة أن تمارس القوة ، وأن تلعب أدوارا مختلفة فى النطاق السياسى . [٤]

وفيما يتصل بمحدودية تأثيرات ثورة الاتصالات والمعلومات على الديمقراطية في المجتمع المصري ، يمكن تفسيره من خلال التأكيد على أن المجتمع المصري يتضمن العديد من المعوقات التي يمكن لها أن تحد من التأثيرات الإيجابية لهذه الثورة ، كالأمية وتدني مستويات التعليم ، إضافة إلى أنه على الرغم من أن توافر أدوات ثورة الاتصالات والمعلومات وتكثيف استخداماتها في المجتمع المصري هي حقائق ثابتة ، لا ينكرها أحد ، ولكن هذه الأدوات – على حد قول سمير أمين – لا تنتج من تلقاء نفسها نظاماً سياسيا ديمقراطياً ، فهي رهن النضال . [٥]

أما أصحاب الاتجاه الثاني ، فيؤكدون على أن التحولات العالمية أثرت إيجابياً على الديمقراطية داخل النظام السياسي المصري ، ويدللون على رؤيتهم هذه ، من خلال أن

١- حسنين توفيق ابراهيم ، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

٢- محسن عوض ، العولمة ومستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠١ – ٤٠٢ .

٣- وليد عبد الحى ، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

٤- أحمد زايد ، البناء السياسى في الريف المصري ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٦ – ١٨٧ .

٥- سمير أمين ، مناخ العصر ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

المجتمع المصري شهد في الآونة الأخيرة بروز قضايا الديمقراطية ، وحقوق الإنسان داخل الخطابات الرسمية والشعبية على السواء ، وهناك تنام لمؤسسات المجتمع المدني المصري وهناك تعامل إيجابي من قبل الحكومة مع الدعوة العالمية للديمقراطية ، ويتمثل ذلك في اتساع مساحة الحرية والتعبير عن الرأي وغير ذلك .

هذه الرؤية السابقة التي يذهب إليها عدد من حالات الدراسة ، تتفق مع ما أشار إليه " حسنين توفيق إبراهيم " بقوله : إن أقصى ما سمحت به النظم العربية في ظل السنوات القليلة الماضية هو نوع من الانفتاح السياسى المحدود والانفراجة الديمقراطية ، والتى تعتمد عليها الحكومة من أجل أن تسهم في تخفيض الضغوط ، وتمكين بعض القوى من ممارسة التنفيس السياسي ، فضلاً عما تعكسه من مسايرة التوجه العالمي نحو الديمقراطية .[١]

بناء علي ما سبق ، يمكن التأكيد علي أن محاولة الاستفادة من مجمل التحولات العالمية الجديدة ، في تحقيق تطور اقتصادي ، وتطور سياسي نحو الديمقراطية بشكل متواز . وبشكل يحقق المصالح الداخلية لمختلف الطبقات الاجتماعية . يستوجب " فك روابط التبعية مع المركز الرأسمالي .[٢]

ثالثاً : وفيما يتعلق برؤية عينة الدراسة لأهم السبل التي يمكن من خلالها تجاوز أزمة الديمقراطية في الواقع المصري ، فالمثقف المصري متمثلاً في عينة الدراسة ، لم يقدم رؤية متكاملة ، ولكن الباحث هنا تعامل مع البيانات التي جمعها من خلال مقابلاته مع حالات الدراسة ، بالشكل الذي يسهم في بلورة خطة عمل متكاملة ، من أجل طرحها كآلية يمكن من خلالها تجاوز أزمة الديمقراطية .

وفي هذا السياق ، تطرح بعض حالات الدراسة ، حل الأزمة الاقتصادية في مصر كسبيل مهم يمكن من خلاله تفعيل عمليات التحول الديمقراطي . ويكون ذلك بانتهاج سياسة تنموية وطنية ترفع من قدرات المجتمع المصري اقتصادياً ، وتحد من العلاقات الاقتصادية اللامتكافئة مع الدول الرأسمالية ، وتحقق قدراً من النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ، ويتصاحب كل هذا مع عمليات دفع ديمقراطي إيجابية ، وهذا من شأنه أن يوفر ضمانات إعادة الثقة بين الدولة كنظام سياسي وبين مختلف الطبقات الاجتماعية ، مما يدعم التحولات الديمقراطية .

١- حسنين توفيق ، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

٢- سمير أمين ، القوى النظامية والقوى المناهضة للنظام ، المستقبل العربي ، العدد ١٠١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ص ٤٤ - ٥١ .

وهذا السبيل الذي يطرحه عدد من حالات الدراسة ، هو ما يؤكده " جرايمي جيل Graeme Gill ، في كتابه " آليات التحول الديمقراطي " the Dynamics of Democratization حيث إنه حاول في هذا المؤلف تأكيد الترابط بين الديمقراطية من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى ، وذلك من خلال أن النمو الاقتصادي الذي يتحقق فى أي بلد ، يترتب عليه تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية ، تمثل في مجملها دوافع قوية وآليات محركة نحو الديمقراطية الحقيقية .[١]

وإلى جانب الإصلاح الاقتصادي ، تطرح عينة الدراسة ضرورة أن يتم صياغة الإطار القانوني والدستوري ، الذي يجعل من الحكومة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني آليات مجتمعية ، يعملان ويتعاونان من أجل تحقيق مصالح المجتمع ، وأن يعمل كل منهما على تطوير ذاته وتأهيل قدراته من أجل هذه الشراكة . ولعل هذا ما يؤكده " أنتوني جيدنز Giddens عندما أشار إلى أنه يجب على الدولة والمجتمع المدني والقوى المحلية أن يعملوا كشركاء ، يسهل كل واحد منهم شئون الآخر . ويعمل في نفس الوقت على مراقبته . [٢]

وهناك أيضا ما طرحته عينة الدراسة ، ويرتبط بان نجاح عمليات التحول الديمقراطى يتطلب أن تشمل الديمقراطية مختلف جوانب المجتمع كثقافة ، وكطريقة في الحياة ، وأسلوب لإدارة المجتمع ، وتعميقها – أي الديمقراطية – كقيم موجهة لسلوك الأفراد في المجتمع المصري .

وإذا كانت هذه رؤية عينة الدراسة ، فإن هذه الرؤية تؤكدها النظرية الديمقراطية ، حيث تقرر هذه النظرية ضرورة إشاعة القيم والتقاليد الديمقراطية في المجتمع ، كشرط أساسي ولازم لإرساء دعائم النظام الديمقراطي ، فالأفراد الذين يعيشون في ظل مجتمع تتسم علاقات السلطة في مؤسساته المختلفة (الأسرة ، والمدرسة ، والجامعة ، والحزب ، والنقابة ، وغير ذلك) بطابع غير ديمقراطي،لا يتأتى لها إدراك معنى وقيمة الديمقراطية.[٣]

١- Graeme Gill, the Dynamics of Democratization : Elites, Civil Society and the Transition Process, Macmillan, Press, New York: , 2000, p p . 15 – 43 .

٢- أنتوني جيدنز ، الطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص ١١٦ . انظر أيضاً :

- Stephen Mcbride, Globalization and its Discontents, Op. Cit . P . 16 .

٣- انظر فى ذلك : – حمدي عبد الرحمن ، إشكاليات التحول الديمقراطى وطبيعة العلاقة السياسية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

– هالة مصطفى ، العلمانية إعادة قراءة ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثالث عشر ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، شتاء ٢٠٠٤ ، ص ٧ .

وهذا أيضا ما يقرره " أنتوني جيدنز " Giddens في حديثه عن دمقرطة الديمقراطية ، وهي عملية – من وجهة نظره – تستوجب رعاية ثقافة مدنية قوية ، وذلك ليس من خلال الحكومة فحسب ، بل أيضاً من خلال الاعتماد على المجتمع المدني ، والأسرة ، والنظم غير الاقتصادية الأخرى.[١]

وأخيراً ، تتحدث عينة الدراسة عن ضرورة أن يعمل المجتمع المصري على تطوير النظام الدستوري والقانوني ، الذي يحكم الأوضاع السياسية في مصر ، وذلك بما يتيح كفالة النمو والتطور الديمقراطي ، مما يدعم إعادة الثقة بين المواطن والسياسة . وهذا يتأكد لدى العديد من المفكرين والسياسيين . والجميع يركز على ضرورة إعادة بناء المنظومة السياسية ، ابتداءً من الدستور وانتهاءً بالقوانين الحاكمة للعمل السياسي .[٢]

١- أنتوني جيدنز ، عالم منفلت ، ترجمة محمد محي الدين ، دار ميريت ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ٨٩ .

٢- إبراهيم الدسوقي ، الأحزاب وأزمة المنظومة السياسية ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثالث عشر ، مرجع سابق ، ص ص ٩١ – ٩٤ . انظر أيضاً :

– حسين عبد الرازق ، الإصلاح السياسي بين المعارضة والمبادرة ، المرجع السابق ، ص ص ٩٧ – ٩٨.

obeikandl.com